



الجمهورية اليمنية
رئاسة الوزراء
المجلس الوطني للسكان
الأمانة العامة

الأوضاع السكانية في اليمن والتحديات المستقبلية لتحقيق الأهداف السكانية للتنمية المستدامة

الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان

2022م



الأوضاع السكانية في اليمن والتحديات المستقبلية لتحقيق الأهداف السكانية للتنمية المستدامة

الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان

حقوق الطبع للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان
الطبعة الأولى 2022م

المحتوى

الصفحة	الموضوع
v	المقدمة
1	الفصل الأول: التعريف بالدراسة
3	أولاً: خلفية حول أهمية دراسات السكان والتنمية
5	ثانياً: أهمية هذه الدراسة وأهدافها ونطاقها
9	الفصل الثاني: تطور سكان اليمن 2018-2045م
11	أولاً: تعريف وأهمية الإسقاطات السكانية ومدخلاتها
14	ثانياً: مدخلات وافتراضات الإسقاطات السكانية
15	ثالثاً: أهم نتائج الإسقاطات
23	الفصل الثالث: الآثار المتوقعة لتطورات الأوضاع السكانية على القطاعات التنموية الرئيسية (الاقتصاد والقوى العاملة، التعليم، الصحة، الزراعة) للفترة 2020-2045م
25	أولاً: السكان في سن العمل والقوى العاملة
30	ثانياً: أثر التطورات السكانية على قطاع التعليم
35	ثالثاً: أثر التطورات السكانية على القطاع الصحي
38	رابعاً: قطاع الزراعة
40	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتحديات والتوصيات
43	أولاً: أهم نتائج الدراسة
45	ثانياً: أهم التحديات المستقبلية
47	ثالثاً: أهم توصيات الدراسة
49	المراجع

المقدمة

تعتبر العلاقة بين السكان والتنمية علاقة وثيقة ومحورية، فالإنسان هو هدف التنمية وغايتها، ولا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة دون الأخذ بعين الاعتبار البعد السكاني وعلاقته وارتباطه بجهود التنمية. وتسعى جميع دول العالم إلى التخطيط التنموي الشامل سعياً لتحقيق الأهداف المرجوة للوصول الى غايتها النهائية وهي العيش الكريم والرفاهية للأفراد والأسرة والمجتمع.

وتعتبر السياسة السكانية المرتكز الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث لا يمكن تحقيق تنمية مجتمعية دون وجود سياسة سكانية تنظم العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وتهدف إلى استغلال العنصر البشري في عملية التنمية والبناء وفق سياسة واهداف واضحة وبما لا ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة المراد تحقيقها.

إن المؤشرات الرسمية للوضع السكاني وتحدياته المؤثرة على التنمية تعتبر قديمة نوعاً ما، حيث كان اخرها المسح الصحي الديموغرافي في عام 2013. وقد برزت مستجدات ومتغيرات وتحديات ناتجة عن العدوان والحصار، وهي متغيرات محلية مرتبطة بالسكان والتنمية، وأخري خارجية دولية ولكنها تحمل نفس المفهوم والهوموم والتوجه لقضايا أو إشكاليات ذات طابع سكاني وتنموي مشترك تتمثل بخطة عمل دولية لمعالجة هذه التحديات أو القضايا السكانية التنموية حتى عام 2030، وعرفت بأهداف التنمية المستدامة.

لذا فقد قامت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان خلال هذا العام بإجراء هذه الدراسة النوعية للأوضاع السكانية والتحديات المستقبلية لتحقيق الأهداف السكانية في التنمية المستدامة معتمدةً على عمل إسقاطات سكانية من أجل إظهار الواقع الجديد للوضع السكاني والتحديات المستقبلية في بلادنا والتي ستواجهها الأجيال القادمة من السكان خلال الخمسة والعشرين عاماً القادمة، وذلك من أجل مساعدة المخططين في مختلف القطاعات التنموية الرئيسية ومتخذي القرار على التخطيط السليم وفقاً للبيانات السكانية المستقبلية.

وتتقدم الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاح هذه الدراسة من قطاعات الصحة والتعليم والتخطيط والزراعة، وكذا الشكر لصندوق الأمم المتحدة للسكان الشريك الأساسي للعمل السكاني في بلادنا على دعم تنفيذ هذه الدراسة. آملين أن تسهم هذه الدراسة في عملية التخطيط التنموي الشامل من أجل تحقيق أهداف الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة وأهداف التنمية المستدامة سعياً إلى تطوير وازدهار وتنمية بلادنا الحبيب.

الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان

الفصل الأول:

التعريف بالدراسة

الفصل الأول

التعريف بالدراسة

أولاً: خلفية حول أهمية دراسات السكان والتنمية:

تعتبر دراسات العلاقة بين السكان والتنمية من أهم الدراسات العلمية الحديثة، فرغم قدّم تناول هذا الموضوع من قبل المفكرين والفلاسفة والمهتمين بطرق ورؤى مختلفة، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية ودخول معظم دول العالم في مرحلة التخطيط التنموي، أصبح إستقراء مستقبل السكان والتغير في حجمه وتركيبه وتوزيعه وعلاقته بالتنمية من الأساسيات العملية والعلمية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات الحديثة، ولم يعد هناك بلد يتجاهل أهمية معرفة الأوضاع السكانية واتجاهاتها المستقبلية وعلاقتها بجهود التنمية، بل إن هذا الاهتمام قد يشمل تاريخ بعض المؤشرات السكانية للمساعدة في رسم وتوقع مساراتها المستقبلية والاستفادة من ذلك في بلورة الغايات والاهداف والوسائل التنموية. وهذا ما دفع ببلدان العالم إلى الاهتمام بجمع البيانات والمعلومات السكانية من خلال التعدادات السكانية والمسوح المتخصصة، وإجراء الدراسات والأبحاث العلمية الهادفة إلى تحليل الأوضاع السكانية واتجاهاتها وتأثيراتها على مختلف القطاعات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبناء مؤشرات علمية تمكّن من قياس تأثير العوامل السكانية على اتجاهات التنمية ووضع رؤى وسياسات واستراتيجيات وتدخلات مناسبة لتقوية الجوانب الإيجابية والتخفيف أو معالجة الجوانب السلبية منها.

إن استقراء التطورات السكانية مستقبلاً يساعد على اتخاذ القرار التنموي الصائب، كون الرقم السكاني يحمل في طياته معاني كثيرة وليس رقماً محايداً، فإضافة عدد من أفراد السكان أو تغيير محل إقامتهم الدائمة أو تغيير خصائصهم المكتسبة في التعليم والتأهيل والصحة له ارتباط وثيق بالجانب الاقتصادي والمعيشي، حيث يمكن أن يكون لذلك إسهاماً إيجابياً أو سلبياً في هذا الجانب، كما هو الحال في الجانب الاجتماعي، حيث أن تطور الأوضاع السكانية يعني تكوين أسر وعلاقات واحتياجات وخدمات جديدة يجب تلبيتها، وليس هذا فحسب بل إن التطورات السكانية تؤثر وتتفاعل مع الجانب البيئي وموارده الطبيعية وظروفه المناخية والجغرافية وغيرها، وبذلك فإنه يجب النظر إلى الرقم السكاني في هذا الإطار الفكري باعتباره يحمل دلالاتٍ عديدةٍ على كل جوانب الحياة، وهذا ما خلصت إليه تجارب العديد من الدول

التي اتخذت التخطيط التنموي منهجاً للنهوض بمجتمعاتها.

ونحن في اليمن لم نكن بعيدين عن العالم فيما يتعلق بالتخطيط التنموي والاهتمام بالجوانب السكانية، فقد كانت البداية للعمل التنموي بتنفيذ التعداد السكاني في المحافظات الجنوبية عام 1973 والتعداد السكاني في المحافظات الشمالية عام 1975م، لتكون بيانتهما الأساس الذي ارتكزت عليه أول خطتين تنمويتين في البلاد، وتوالت بعد ذلك التعدادات السكانية في كل حوالي 10 سنوات بالإضافة إلى المسوح المتخصصة التي كانت تتم في الفترات البينية للتعدادات السكانية، وكانت بيانات ومعلومات تلك الجهود بمثابة تغذية مستمرة تساعد على وضع وتعديل وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية التي تم تنفيذها منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي ولم تتوقف إلا بعد دخول اليمن في فترة عدم الاستقرار السياسي والأمني منذ عام 2011م، وأخيراً الحرب والعدوان الخارجي منذ عام 2015م، وقد أثمرت عملية جمع البيانات والمعلومات السكانية عن قيام المختصين والجهات ذات العلاقة بتنفيذ العديد من الدراسات والأبحاث العلمية التي ساعدت على التعرف ومتابعة تغيرات الأوضاع السكانية والحراك السكاني عبر محوري الزمان والمكان، بالإضافة إلى تقييم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمت خلال العقود الماضية منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي كما تم ذكره.

ومن أهم المحطات العلمية التي تناولت العلاقة بين السكان والتنمية في اليمن هي عقد المؤتمرات الوطنية للسياسة السكانية عام 1991م، 1997م، 2002م وأخيراً عام 2007م، والتي مثلت محطات هامة لمراجعة العلاقة بين المؤشرات السكانية والتنمية من خلال تنفيذ دراسات علمية من قبل المختصين والجهات ذات العلاقة تبين علاقة السكان بالقطاعات المختلفة للتنمية، وقد ترافقت تلك الجهود مع وضع وتنفيذ الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمت خلال تلك الفترة (1995-2000م، 2005-2001م و2006-2010م). لقد مثلت أدبيات وأبحاث تلك المؤتمرات وتوصياتها ونتائجها مرجعاً علمياً جيداً وأساسياً استفادت وتستفيد منه الجهات المختصة في التخطيط التنموي الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى أنها أي تلك المؤتمرات كانت تمثل محطات لمراجعة وتقييم ما حققته السياسة الوطنية للسكان التي تم إقرارها في أول مؤتمر وطني للسياسة السكانية عام 1991م.

ثانياً: أهمية هذه الدراسة وأهدافها ونطاقها:

1- أهمية الدراسة: من أهم الدراسات التي كانت تعرض في المؤتمرات الوطنية للسياسة السكانية -سالفة الذكر- هي دراسة السكان وتحديات المستقبل، هذه الدراسة كانت تمثل خلاصة العديد من الدراسات العلمية القطاعية وتعرض بطريقة تمكن السياسيين والمخططين وأصحاب القرار من بلورة صورة ترسم حاضر ومستقبل العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وتساعد على أخذ الحيطة والتدابير اللازمة للدفع بعجلة التنمية الشاملة. لقد كان لهذه الدراسة التي كان يتم طرحها في تلك المؤتمرات على ضوء البيانات والمستجدات الوطنية، تأثيراً ملموساً في رفع الوعي حول علاقة السكان بالتنمية واتجاهاتها المستقبلية والتحديات والفرص التي تنشأ نتيجةً للربط العلمي بين مكوّنَي السكان والتنمية.

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي نفذتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في هذه الفترة الزمنية الحرجة التي تعيشها بلادنا بعد أن شهدت تغييرات اقتصادية واجتماعية وسكانية جوهرية كمحصلة لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي منذ عام 2011م، وبالذات بعد عدوان التحالف السعودي الإماراتي على البلاد منذ عام 2015م. كما إن أهمية هذه الدراسة تكمن في كونها تنفذ في ظروف معيشية واقتصادية واجتماعية تشهدها البلاد في غاية الصعوبة، محاولةً أن تقدم صورةً تقريبيةً للوضع السكاني واتجاهاته وتحدياته وعلاقته بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة حتى عام 2030م، وذلك لمساعدة القيادات السياسية والتخطيطية ومتخذي القرار التنموي من الجهات الرسمية الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، فضلاً عن الباحثين والدارسين والمتخصصين في مختلف المجالات، للتعرف على الأوضاع السكانية وتطوراتها وعلاقتها بأهم القطاعات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي قطاعات: الاقتصاد والقوى العاملة والتعليم والصحة والزراعة على المدى القريب والمتوسط حتى 2030م، والبعيد حتى عام 2045م. ولا تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تنفذ في ظل ظروف معيشية واقتصادية واجتماعية صعبة للغاية فحسب، بل تكمن أهميتها أيضاً في أنها تتم في فترة تحتاج فيها البلاد إلى مثل هذا النوع من الدراسات لوضع رؤى وخطط مستقبلية في ظل تعطل العديد من مراكز الأبحاث ودوائر الدراسات الأكاديمية والمحافل والندوات العلمية التي تتناول هذه الجوانب، بالإضافة إلى أنها تتم في ظل ندرة البيانات والمعلومات الميدانية عن أوضاع البلاد السكانية والتنموية.

1. **أهداف الدراسة:** تسعى الإمانة العامة للمجلس الوطني للسكان من وراء هذه الدراسة إلى إيضاح الآثار المتوقعة لتطورات الحجم والتركيب العمري للسكان على بعض القطاعات التنموية الرئيسية المختارة، وعلاقة ذلك بتحقيق الأهداف السكانية للتنمية المستدامة، وكذا تحقيق الأهداف التنموية والسكانية الواردة في الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة حتى عام 2030م.

وبشيءٍ من التفصيل فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- إبراز أهمية العامل السكاني وتأثيراته على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد من خلال بعض القطاعات التنموية الرئيسية: الاقتصاد والقوى العاملة والتعليم والصحة والزراعة.
 - مساعدة القيادات السياسية والمعنيين بجوانب التخطيط التنموي على اتخاذ قراراتهم وتحديد أهداف قطاعاتهم في ضوء معطيات علمية حول التطورات المتوقعة للأوضاع السكانية باعتبار العامل السكاني إحدى العوامل الأساسية للتخطيط التنموي.
 - تقدير الإمكانيات البشرية والمالية المطلوبة لبعض القطاعات التنموية كالتعليم والصحة في ظل بديلين للنمو السكاني خلال الفترة 2018-2045م.
 - رسم صورة لمسار العلاقة بين السكان وبعض القطاعات التنموية الرئيسية في محطات زمنية محددة مثل عام 2030م التي يمثل نهاية المدى الزمني لتحقيق أهداف الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وأهداف التنمية المستدامة، وكذلك عام 2045م النقطة الزمنية المتوقعة لتضاعف عدد سكان اليمن الحالي المقدر عام 2020م.
 - الخروج برؤى وتوصيات تساعد على معالجة أو التخفيف من حدة التحديات المستقبلية للتطورات السكانية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
1. **إطار الدراسة:** من حيث الإطار الزمني تغطي هذه الدراسة

الفترة الواقعة بين عامي (2018 - 2045م)، وهي الفترة التي من المتوقع أن يتضاعف خلالها سكان اليمن تحت معدل النمو السكاني المسجل في نتائج المسح الديموغرافي الصحي عام 2013م وهو 2.8% سنوياً. أما من حيث إطار الدراسة المكانية فإنها تغطي كل سكان الجمهورية اليمنية على المستوى الوطني العام، كما تغطي بعض قطاعات تنموية رئيسية مختارة، وهي قطاعات الاقتصاد والقوى العاملة والتعليم والصحة والزراعة، وقد تم اختيار هذه القطاعات بالذات لأهميتها ولكونها ترتبط بشكل واضح بتطورات العوامل السكانية، بالإضافة إلى توفر بعض البيانات والمعلومات حول أوضاعها ومسارات تطورها المتوقعة.

2. **مصادر بيانات ومعلومات الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على مصادر بيانات ومعلومات متنوعة تشمل الدراسات والأبحاث والإسقاطات التي تم تنفيذها في فترات سابقة من قبل الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أو الجهات والباحثين المهتمين بجوانب السكان والتنمية، بالإضافة إلى بيانات ومعلومات تم جمعها من الجهات أو القطاعات التنموية التي تغطيها الدراسة وبالذات من وزارة الصحة العامة والسكان، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الزراعة، وكذلك من وزارة التخطيط والتنمية والجهاز المركزي للإحصاء، وكذا بيانات تم استخراجها من قبل الباحثين من خلال إجراء إسقاطات لإجمالي سكان البلاد وتطور القطاعات التنموية التي تشملها الدراسة خلال الفترة الزمنية 2018-2045م.

3. **منهج وأدوات الدراسة:** اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي المنهج الإحصائي الوصفي في معظم أجزائها، وذلك في عملية التحليل واستخلاص النتائج من خلال المقاييس الإحصائية التي يستخدمها هذا المنهج، مثل: النسب، المعدلات، المتوسطات... الخ. كما تم استخدام المنهج المقارن بشكل واضح كونه يتلائم مع موضوع الدراسة، حيث أن هدفها الرئيسي إبراز الفوارق والتغيرات المتوقعة خلال الفترة التي تغطيها الدراسة من خلال المقارنة بين فترة وأخرى وخاصة في ثلاث محطات رئيسية: سنة الأساس 2018م وعام 2030م وكذلك عام 2045م.

وفيما يتعلق بالأدوات التي استخدمتها الدراسة لجمع البيانات والمعلومات، فقد تم استخدام المقابلة الشخصية مع المسؤولين أو المعنيين في القطاعات التنموية التي تغطيها الدراسة باستمرار خاصة تحتوى على استفسارات تساعد على جمع المعلومات المطلوبة والتي تخدم تحقيق أهداف الدراسة.

كما تم استخدام حزمة من برامج الكمبيوتر الجاهزة لإدخال ومعالجة تلك البيانات واستخراج النتائج مثل: برنامج اسبكتروم (Spectrum) فيما يتعلق بالإسقاطات، وبرنامج رابيد (RAPID) لربط التطورات السكانية بالقطاعات التنموية التي تشملها الدراسة، وبرنامج إكسل (EXCEL) في تحليل البيانات وجدولتها واستخراج مؤشرات الدراسة.

4. الصعوبات التي واجهت الدراسة: من أهم الصعوبات التي واجهتها الدراسة هي انعدام بيانات ميدانية حديثة حول السكان وخصائصهم المختلفة، وكذلك حول أوضاع القطاعات التنموية التي غطتها الدراسة، وصعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة من المعنيين في القطاعات ذات العلاقة لانعدامها أو لعدم الانتظام والتواجد الدائم للمعنيين كون بعض الأجهزة الحكومية لا تعمل بكامل طاقتها البشرية، كما إن بعض المعنيين الذين تم مقابلتهم هم جدد في بعض المناصب وخبرتهم ومعارفهم محدودة في بعض الجوانب ذات العلاقة بالسكان والتنمية.

الفصل الثاني

تطور سكان اليمن 2018-2045م

الفصل الثاني

تطور سكان اليمن 2018-2045م

أولاً: تعريف وأهمية الإسقاطات السكانية ومدخلاتها:

1. **التعريف والأهمية** : شهد سكان اليمن نمواً متسارعاً نسبياً منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي من حوالي 6.5 مليون نسمة ليصل إلى 19.7 مليون نسمة في عام 2004 (حسب نتائج تعداد 2004) ، وكون التعدادات السكانية تجري كل عشر سنوات، فقد جري في بلادنا تعدادين بعد الوحدة المباركة، الأول في العام 1994م، والثاني في عام 2004م، وكان من المقرر إجراء تعداد آخر في عام 2014 ، إلا أن الظروف التي مرت وتمر بها البلاد منذ عام 2011 قد حالت دون تنفيذ ذلك رغم استكمال الترتيبات الفنية لإجرائه، ويتم اللجوء إلى إجراء إسقاطات سكانية أو تنفيذ مسوحات متخصصة في حالة الحاجة إلى التعرف على الأوضاع والمتغيرات التي تحدث في البلاد والعوامل المؤثرة في البعد السكاني وارتباطه بالقضايا التنموية والاقتصادية والاجتماعية، أو لأسباب واحتياجات تتطلبها العملية التخطيطية، وقد تتم هذه العملية أثناء الفترة الواقعة بين تعدادين. وقد تم عمل إسقاطات سكانية لليمن في العام 2010م للفترة 2005 - 2025م لأغراض التخطيط والحصول على توقع التطورات السكانية لحوالي 15 سنة بعد عام 2010م، واعتمدت تلك الإسقاطات على نتائج تعداد 2004. كما تم تنفيذ مسحين متخصصين لهما ارتباط وثيق بالتعرف على الأوضاع السكانية وتطور مؤشراتهما في الفترة ما بين تعداد عام 2004 وعام 2014م، وهو العام الذي كان مقرراً لتنفيذ التعداد الثالث للمساكن والسكان، هذان المسحان هما المسح الوطني متعدد المؤشرات 2006م، والمسح الصحي الديموغرافي اليمني 2013م.

ونظراً للظروف التي تمر بها بلادنا حالياً والافتقار إلى بيانات سكانية يُعتمد عليها في التعرف على الأوضاع السكانية وتطوراتها للاستفادة منها في عملية التخطيط التنموي للمرحلة الراهنة والمستقبلية ولو بشكل محدود، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق أهداف الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة والأهداف السكانية للتنمية المستدامة، فقد قامت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في إطار مهامها وتنفيذاً لمقررات اجتماع المجلس الوطني للسكان في اجتماعه الذي تم في عام 2020م بتنفيذ هذه الدراسة خلال العام 2021م التي تتضمن إسقاطات لسكان الجمهورية بشكل عام حتى عام 2045م، مبرزة توقعات أثر التطورات السكانية المستقبلية على أهم القطاعات التنموية ذات العلاقة.

إن هدف معظم الإسقاطات السكانية هو تقديم تنبؤ مستقبلي بشكل تقريبي عن حجم السكان وتركيبهم وأهم خصائصهم الديموغرافية، حيث تحتسب على أساس افتراضات معقولة للاتجاهات المؤثرة على المتغيرات الديموغرافية لحجم وتوزيع السكان، وقد تتضمن هذه الافتراضات الاستمرار المستقبلي لبعض قيم المؤشرات الديموغرافية السائدة في وقت ما، إلى جانب افتراض أو افتراضات مستقبلية أخرى من أجل إيضاح فوارق التطورات السكانية وآثارها في ظل بدائل مختلفة.

وتتضمن هذه الدراسة إسقاطات لسكان اليمن حتى عام 2045م في ظل بدليين مختلفين، الأول يتوقع ثبات الخصوبة على ماهي عليه، والآخر يقوم على توقع حدوث انخفاض طفيف لمعدل الخصوبة الكلية للمرأة اليمنية خلال فترة الإسقاطات، كما سيتم توضيحه لاحقاً في هذا الفصل، وقد استند إجراء هذه الإسقاطات على قاعدة بيانات مستقاة من تعدادين سكانيين تم تنفيذهما على مستوى كامل اليمن في عامي 1994م و 2004م، بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج المسوح السكانية ذات العلاقة وبالذات المسح الصحي الديموغرافي اليمني عام 2013م، وكذلك الإسقاطات السكانية لليمن للفترة 2005 - 2025م، وقد حددت الأمانة العامة للمجلس فترة الإسقاطات بالفترة اللازمة المتوقعة لتضاعف السكان وهي الـ 25 سنة القادمة حتى عام 2045م، تحت معدل نمو سكاني قدره 2.8% سنوياً الوارد في نتائج آخر مسح ميداني تم تنفيذه في عام 2013م.

2. **أهم المصطلحات المستخدمة في هذا الفصل:** من المفيد هنا قبل تناول الافتراضات التي اعتمدت عليها هذه الإسقاطات ونتائجها أن نلقي الضوء على بعض المفاهيم والمصطلحات الهامة التي تم استخدامها في هذا الفصل من الدراسة وهي:

- **الإسقاطات السكانية:** هي المخرجات الرقمية لحجم وتركيب وتوزيع السكان الناتجة عن الافتراضات المتعلقة بقيم المتغيرات الديموغرافية الأساسية (الولادات والوفيات)، وأيضاً الهجرة إن توفرت بيانات كافية حولها في بعض المجتمعات.
- **التقديرات:** تتمثل في العمليات الحسابية للقيمة الحالية و السابقة والمستقبلية للمتغيرات بالاعتماد على اتجاهات المؤشرات المتعلقة بذلك المتغير من خلال تتبع ماضيه.
- **عناصر النمو السكاني:** هي المتغيرات الديموغرافية الثلاثة الأساسية التي تؤدي إلى التغيير في حجم السكان وتركيبه العمري والنوعي لسنوات الإسقاط المفترضة، وتتمثل في المواليد والوفيات والهجرة الصافية.
- **معدل المواليد الخام:** عدد المواليد في سنة معينة لكل ألف من

- السكان لإجمالي السكان في منتصف تلك السنة.
- معدل الوفيات الخام: عدد الوفيات في سنة معينة لكل ألف من السكان لإجمالي السكان في منتصف تلك السنة.
- معدل الإنجاب الكلي: عدد الأطفال المتوقع إنجابهم من قبل الأنثى في العمر 15-49 سنة طبقاً لمستويات الإنجاب السائدة في سنة محددة.
- معدل وفيات الأطفال الرضع: عدد وفيات الأطفال دون السنة الأولى من العمر في سنة معينة لكل ألف مولود حي في تلك السنة.
- توقع الحياة عند الولادة: تقدير عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الفرد في مجتمع ما في ظل نمط الوفاة السائد لفوج السكان الذي ينتمي إليه ذلك الفرد.

3- طريقة إجراء هذه الإسقاطات: الواقع أن هناك طرقاً متعددة يمكن بواسطتها الحصول على تقديرات أو إسقاطات سكانية، وتختلف هذه الطرق باختلاف الغرض منها ومدى توفر البيانات الأساسية لإجراءها، وما إذا كانت هذه الإسقاطات تهدف إلى تقدير إجمالي السكان فقط، أو إلى تركيبهم حسب خاصية أو خصائص معينة مثل النوع والعمر أو الحضر والريف.. الخ. ومن الطرق الأكثر شيوعاً في إجراء الإسقاطات الطريقة الأسّية والطريقة التركيبية وطريقة الإسقاط باستخدام النسبة. وعموماً فإن الإسقاطات السكانية تعتمد على البيانات والمؤشرات السكانية المتاحة، وعلى دراسات مستويات الوفيات والخصوبة والنمو السكاني السائد في فترات زمنية مختلفة، بالإضافة إلى الاتجاهات المستقبلية.

الطريقة الأسّية: تستخدم في تقدير حجم السكان باستخدام معدل النمو بين تعدادين (معدل نمو أسّي)، ويمكن استخدام هذه الطريقة في تقدير حجم السكان الإجمالي أو لفئات محددة من السكان مثل الذكور والإناث وحجم السكان الحضر أو الريف، وقد تم استخدام هذه الطريقة سابقاً للحصول على تقديرات حجم وتوزيع سكان اليمن لغرض تقسيم الدوائر الانتخابية عند إجراء أول عملية انتخابية تمت في البلاد بعد الوحدة عام 1993م.

الطريقة التركيبية: تعتبر هذه الطريقة للإسقاط من أفضل الطرق والأكثر شيوعاً والموصى بها في كافة الإسقاطات من قبل قسم السكان التابع للأمم المتحدة، وهي تتطلب تقدير وإسقاط كل متغير من متغيرات السكان على حدة، والتي هي (الخصوبة- الوفيات- الهجرة)، وبموجب هذه الطريقة يمكن إسقاط كل فوج من السكان (في فئة عمريه معينة) لخمس سنوات قادمة باستخدام نسب البقاء المناسبة التي يتم الحصول

عليها من جداول الحياة النموذجية، وهي الطريقة التي استخدمتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان والجهاز المركزي للإحصاء في العام 2010م في عمل إسقاطات سكان اليمن حتى 2025م. وقد تم اعتماد هذه الطريقة في إجراء الإسقاطات السكانية لهذه الدراسة، وكما توفرت البيانات الأساسية الجيدة كلما ساعد ذلك إلى حد كبير في وضع الافتراضات المناسبة لتطور المتغيرات المختلفة، وبالتالي التوصل إلى نتائج أكثر دقة في تقدير السكان. وتعتمد هذه الطريقة على التغيرات التي تحدث في عناصر النمو السكاني، أي التغيرات التي تتعرض لها المواليد والوفيات والهجرة خلال فترة الإسقاطات، إلا أنه تم هنا استبعاد الهجرة أو اعتبارها متغير محايد (صفر) وذلك لعدم توفر البيانات الخاصة بذلك.

ثانياً: مدخلات وافتراضات الإسقاطات السكانية:

1. **الخصوبة:** طالما وأنه لا يوجد بيانات ميدانية حديثة لعدد السكان، حيث أُجْرِيَ آخر تعداد سكاني في اليمن في عام 2004م، فقد تم اعتماد تقدير عدد السكان لسنة الأساس من الإسقاطات السكانية التي أعدتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان للفترة (2005-2025م) بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتم اعتماد البديل المتوسط لتلك الإسقاطات والذي قدر عدد السكان حينها بحوالي 28.9 مليون نسمة للعام 2018م، وتم اعتماد افتراضين للخصوبة الكلية خلال فترة هذه الدراسة كما يلي:

الافتراض الأول: أن الخصوبة الكلية للمرأة اليمنية ستبقى في مستوى 4.4 طفل لكل امرأة حتى 2045م، وهو المعدل الذي تم الحصول عليه من نتائج المسح الديموغرافي الصحي اليمني عام 2013م، ويستند هذا الافتراض على أن اليمن خلال السنوات الأخيرة قد شهدت عدم استقرار سياسي واقتصادي منذ العام 2011م، وعدوان خارجي منذ العام 2015م دمر البنية التحتية ومنها الصحية والتعليمية، وتوقفت تقريباً البرامج والمشاريع السكانية والصحية والتنمية التي كانت تنفذ من أجل رفع الوعي بالقضايا السكانية والصحية وبرامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والبرامج التنموية بشكل عام، كما أن بعض هذه البرامج والمشاريع التي تعثر تنفيذها لم تعد ضمن أولويات أو اهتمام الجهات المعنية، وقد تستمر هذه الحالة على المدى المنظور كون أولويات العمل التنموي في مرحلة ما بعد الحرب سينصب على بناء ما دمرته الحرب والعدوان في البنى التحتية وفي الجوانب الاقتصادية والتخفيف من الفقر والأعمال الإنسانية، ولذا فإن هناك احتمال حدوث ارتفاع في معدل الخصوبة الكلية للمرأة اليمنية في الفترة الأولى من الإسقاطات كنتيجة للعوامل السابقة الذكر، وقد يشهد هذا المعدل انخفاضاً في النصف الثاني من فترة الإسقاطات، وفي المحصلة فقد افترض أن الخصوبة خلال الفترة كاملة

ستظل ثابتة 4.4 طفل لكل امرأة.

الافتراض الثاني: أما الافتراض الثاني للخصوبة فقد تم اعتماد ما ورد في الرؤية الوطنية لبناء الدولة لعام 2018م، وهو 3.8 طفل لكل امرأة (نتائج تحليل الوضع الراهن القطاعية للرؤية الوطنية لعام 2020م)، أي بانخفاض قدرة 0.6 طفل عما كان عليه الحال في نتائج المسح الديموغرافي الصحي اليمني عام 2013م، وعلى أن الانخفاض سيستمر بشكل طفيف ليصل إلى 3.3 طفل لكل امرأة بحلول عام 2045م، وهذا المعدل للخصوبة الكلية هو ما تم وضعه في التوقعات السابقة وحتى عام 2025م على أساس استمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل عام 2011، وكذا في توجهات الدولة وسياساتها آنذاك نحو السكان والبرامج والمشاريع السكانية المعدة للتنفيذ منذ بداية القرن الـ 21 (أي في العشرية الأولى أو العقد الأول منه).

2. الوفيات: بالنسبة للوفيات فقد تم اعتماد توقع الحياة عند الميلاد الوارد في الرؤية الوطنية لبناء الدولة وهو أن يرتفع من 63.9 سنة للذكور و66.8 للإناث عام 2018م، ليصل إلى 73.6 سنة للذكور و76.4 للإناث بحلول عام 2030م حسب ما ورد في الرؤية، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 0.8 سنة، وهذا يعتبر متوسط مرتفع نسبياً، حيث أن تاريخ هذا الرقم من خلال التعدادات والمسوحات في اليمن لم يشهد ارتفاع سنوي أكثر من 0.5 سنة، كما إن الظروف الصحية والاقتصادية الحالية وربما المتوقعة خلال السنوات العشر القادمة قد لا تساعد على تحقيق هذا المتوسط من الزيادة السنوية للعمر المتوقع عند الميلاد، لذلك فقد افترضت الإسقاطات الوصول إلى هذا الرقم بنهاية الفترة بحلول عام 2045م. أما بالنسبة لنمط الوفيات فإن الإسقاطات قد اعتمدت جدول الحياة العام للأمم المتحدة كافتراض لنمط الوفيات التي من المتوقع أن تنطبق على سكان اليمن خلال فترة الإسقاطات.

ثالثاً: أهم نتائج الإسقاطات:

بناءً على الافتراضات المذكورة أعلاه لمعدل الخصوبة والوفيات، فإن نتائج الإسقاطات تتضمن بديلين أو افتراضيين كما أشرنا، الأول مرتفع يفترض استمرار معدل الخصوبة كما هو 4.4 طفل لكل امرأة، والثاني منخفض يفترض حدوث انخفاض تدريجي بطيء لمعدل الخصوبة ليصل إلى 3.3 طفل لكل امرأة بحلول عام 2045م، وهو ما سيتم توضيحه في الأجزاء التالية من الدراسة، وفيما يلي أهم نتائج هذه الإسقاطات:

أ- حجم السكان:

إن حجم وتركيب السكان يعتبر من أهم نتائج الإسقاطات السكانية، بالإضافة إلى النتائج الأخرى المتعلقة بالولادات والوفيات والنمو السكاني التي من خلالها يمكن تقدير التغيرات المتوقعة للسكان، وفي الجدول (1) يتبين أن حجم سكان اليمن سيزيد من حوالي 29 مليون نسمة عام 2018م إلى حوالي 53.8 مليون نسمة بحلول السنة الأخيرة للإسقاطات 2045م وفق افتراض الانخفاض الطفيف لمعدل الخصوبة الكلية من 3.8 إلى 3.3 طفل لكل امرأة خلال الفترة 2018-2045م، أي بزيادة مطلقة قدرها 24.8 مليون نسمة بنهاية فترة الإسقاطات عام 2045م. كما إنه من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالي 61.1 مليون عام 2045م تحت افتراض استمرار أو ثبات معدل الخصوبة 4.4 طفل لكل امرأة، أي أن عدد السكان وفقاً لهذا البديل سيزيد بحوالي 32.1 مليون نسمة حتى عام 2045م.

وعلى كل، فإن هذه الأرقام تبين أن الزيادة في عدد السكان هي واردة في كلا البديلين خلال فترة الإسقاطات بفارق قدره 7.3 مليون نسمة لصالح البديل المرتفع (ثبات الخصوبة). هذه الزيادة المطلقة لعدد السكان ستكون بمتوسط سنوي قدره 1.19 مليون نسمة وفقاً للبديل المرتفع، أما متوسط الزيادة السنوية بحسب البديل المنخفض فستبلغ حوالي 900 ألف نسمة.

وإذا ما نظرنا إلى هذا التغيير في حجم السكان حتى عام 2030م باعتبارها السنة النهائية للرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة وأهداف التنمية المستدامة، نجد أن الجدول (1) أيضاً يبين أن عدد السكان سيبلغ 40.6 مليون نسمة وفق البديل الأول، و38.5 مليون نسمة حسب البديل الثاني، أي بفارق قدره 2.1 مليون نسمة خلال العشر السنوات القادمة.

جدول رقم (1) تطور حجم سكان اليمن حسب السنوات المبينة خلال الفترة (2018-2045م)

(بالمليون نسمة)

حجم السكان بالمليون							السنة
2045	2040	2035	2030	2025	2020	2018	
61,1	53,4	46,6	40,6	35,3	30,6	29	ثبات الخصوبة
53,8	48,3	43,2	38,5	34,2	30,4	29	انخفاض الخصوبة

ب- التركيب العمري للسكان (حسب الفئات العريضة):

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أنه في حالة البديل الأول الذي يفترض ثبات الخصوبة خلال فترة الإسقاطات سيكون هناك انخفاض نسبي لفئة الأطفال أقل من 15 سنة من 41% من إجمالي سكان عام 2020م إلى 39% عام 2030م، ثم إلى 38% عام

2045، بالمقابل سترتفع نسبة السكان في سن العمل من 56% من إجمالي السكان في عام 2020م إلى 58% عام 2030م، وستظل نفس هذه النسبة حتى عام 2045، أما بالنسبة لفئة كبار السن 65 سنة فما فوق، فإن نسبتها ستشهد زيادة طفيفة من 3% في عام 2020م وستبقى هذه النسبة على ما هي عليه حتى عام 2030م وتصل إلى 4% في آخر الفترة 2045م.

والواقع أن هذا التغيير في التركيب العمري للسكان هو وارد ونمط تغيير طبيعي تمر به اليمن في هذه المرحلة الديمغرافية منذ بداية هذا القرن، حيث يشهد انخفاض نسبي في فئات الأطفال مقابل ارتفاع في نسبة الفئة في سن العمل (64-15 سنة) وكذلك في فئة المسنين في مرحلة لاحقة، وهي ظاهرة ديموغرافية شهدتها وتشهدها المجتمعات الإنسانية لمرة واحدة في الغالب وتسمى النافذة الديمغرافية، والتي تعرف بالنمو النسبي والعدي للفئة في سن العمل وسيتم تناولها في الفصل الثالث عند تناول القوى البشرية.

من جهة أخرى نلاحظ من خلال نفس الجدول (2) أن كل الفئات السكانية الثلاث ستزيد أعدادها المطلقة بشكل متفاوتٍ نسبياً خلال فترة الإسقاطات في البديلين المفترضين للخصوبة، ففي حالة البديل الثابت للخصوبة، سيزيد عدد فئة الأطفال أقل من 15 سنة من 12.5 مليون نسمة عام 2020م إلى 15.9 مليون عام 2030م، ثم إلى 23.1 مليون نسمة عام 2045م، كما سيزيد عدد الفئة السكانية في سن العمل (64-15 سنة) من 17.3 مليون إلى 23.4 مليون عام 2030م، ثم إلى 35.5 مليون نسمة في عام 2045م، أي أن حجم هذه الفئة سيتضاعف خلال فترة الإسقاطات، أما فئة المسنين أكبر من 65 سنة فسيزيد عددها من 863 ألف نسمة عام 2020م إلى 1.3 مليون نسمة عام 2030م، ثم إلى 2.5 مليون نسمة عام 2045م.

أما بالنسبة للبديل الثاني في حال انخفاض الخصوبة، نجد أن الأمر يختلف بشكل ملموس في كلا الجانبين النسبي والعدي للفئات الثلاث، حيث ستشهد فئة الأطفال أقل من 15 سنة انخفاضاً كبيراً من 40% من إجمالي السكان عام 2020م إلى 36% عام 2030م، ثم إلى 33% من إجمالي السكان عام 2045م، أما فئة السكان في سن العمل 64-15 سنة، فترتفع نسبتها من 57% في عام 2020م إلى 61% عام 2030م، ثم إلى 62% عام 2045م، وهنا نلاحظ بروز ظاهرة النافذة الديموغرافية بوضوح من خلال انخفاض نسبة الأطفال أقل من 15 سنة لصالح الفئة العمرية في سن العمل، وهو ما يكون له انعكاس كبير على انخفاض نسبة الإعالة وغيرها من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وفق ما سيتم تناوله في الفصل الثالث عند الحديث عن القوى العاملة، كما أن نسبة كبار السن هي الأخرى ستزيد نسبتها من 3% في بداية الفترة إلى 5% مع نهايتها.

وأيضاً ستكون الزيادة المطلقة لصالح فئة السكان في سن العمل في هذا البديل كما يبينه الجدول، حيث سيرتفع عددها من 17 مليون إلى 23 مليون، ثم إلى 33 مليون نسمة في الأعوام 2020 و 2030 و 2045م على التوالي، مقابل زيادة في عدد الأطفال أقل من 15 سنة من 12 مليون عام 2020م إلى 13.8 مليون عام 2030م، ثم إلى 17.7 مليون عام 2045م، وسيرتفع عدد كبار السن كما هو الحال في البديل المرتفع من 863 ألف عام 2020 إلى 1.4 مليون عام 2030م، ثم إلى 2.5 مليون نسمة 2045م.

الجدول رقم (2) التركيب العمري للفئات العريضة لسكان اليمن خلال الفترة 2020-2045م

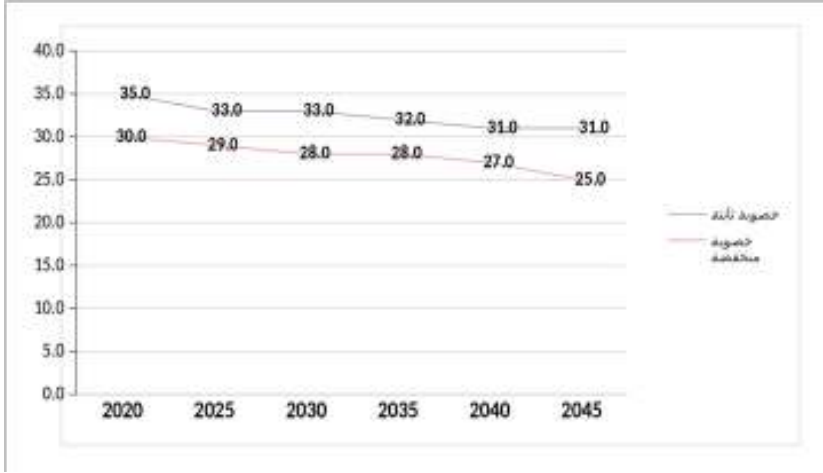
ج - بعض الخصائص الرئيسية للسكان:

حجم السكان حسب الفئات العمرية						الفئات العمرية	مجموع السكان
2040		2030		2020			
%	عدد	%	عدد	%	عدد		
%38	23,072,858	%39	15,897,8	%41	12,477,666	0 - 14 سنة	مجموع السكان
%58	35,481,167	%58	23,413,854	%56	17,281,733	15-64 سنة	
%4	2,578,431	%3	1,272,826	%3	863,486	أكبر من 65 سنة	
%100	61,132,456	%100	40584545	%100	30,622,885	الإجمالي	
%33	17,781,604	%36	13,810,557	%40	12,211,636	0 - 14 سنة	مجموع السكان
%62	33,414,462	%61	23,413,853	%57	17,281,733	15-64 سنة	
%5	2,578,431	%3	1,272,626	%3	863,486	أكبر من 65 سنة	
%100	53,774,497	%100	38,497,036	%100	30,356,855	إجمالي	

معدل الولادات الخام:

تبين الإسقاطات أن معدل الولادات الخام سيشهد انخفاضاً تدريجياً طفيفاً حسب فرضية الثبات والانخفاض للخصوبة من 35 مولود في عام 2020م إلى 33 مولود لكل ألف في حالة ثبات الخصوبة في عام 2030م، ثم إلى 31 مولود لكل ألف من السكان في العام 2045م، وفي حالة انخفاض الخصوبة فإن معدل المواليد سينخفض من 30 مولود إلى 28 لكل ألف عام 2030م، ثم إلى 25 مولود لكل ألف من السكان بحلول عام 2045م، وكما يوضحه الشكل رقم (1).

شكل رقم (1) معدل الولادات الخام لكل ألف من السكان



أما من حيث العدد المطلق للمواليد، فإنه وفي كلا الحالتين سيزيد عدد المواليد السنوي من حوالي 920,000 مولود عام 2020 إلى 1,360,000 مولود عام 2045م في حالة البديل المنخفض للخصوبة، كما سيزيد من 1,060,000 مولود عام 2020م إلى 1,890,000 مولود عام 2045م.

جدول رقم (3) عدد المواليد الخام في اليمن سنويا (بالمليون) خلال سنوات مختارة

السنة	ثبات الخصوبة	انخفاض الخصوبة
2020	0,92	1,06
2025	1,00	1,18
2030	1,09	1,32
2035	1,19	1,48
2040	1,28	1,66
2045	1,36	1,89

معدل الوفيات الخام:

يبين جدول رقم (4) أن معدل الوفيات الخام سينخفض بشكل طفيف من 6 حالات وفاة لكل ألف من السكان عام 2020م إلى 4 حالات لكل ألف بحلول عام 2045م في حالة ثبات الخصوبة، أما في حالة انخفاض الخصوبة فإن هذا المعدل سينخفض من 6 حالات وفاة عام 2020 إلى 4 حالات وفاة لكل ألف من السكان عام 2045م.

جدول رقم (4) معدل الوفيات الخام لكل ألف من السكان في سنوات مختارة

السنة	انخفاض الخصوبة	ثبات الخصوبة
2020	6	6
2025	5	6
2030	4	5
2035	3	5
2040	2	4
2045	2	4

أما بالنسبة للعدد المطلق للوفيات فإن نتائج الإسقاطات تبين أن عدد الوفيات السنوي سيزيد من 197 ألف وفاة عام 2020م إلى 209 ألف سنوياً عام 2030، ثم إلى 251 ألف حالة وفاة عام 2045م في حال ثبات الخصوبة، أما في حالة انخفاض الخصوبة، فإن عدد الوفيات السنوي سينخفض بشكل ملحوظ من 179 ألف عام 2020م إلى 137 ألف وفاة عام 2030م، ثم إلى 107 حالة وفاة بحلول عام 2045م.

جدول رقم (5) عدد الوفيات السنوية في اليمن لسنوات مختارة (بالألف)

السنة	انخفاض الخصوبة	ثبات الخصوبة
2020	179	197
2025	156	202
2030	137	209
2035	123	219
2040	113	233
2045	107	251

معدل الزيادة الطبيعية:

يقاس معدل الزيادة الطبيعية للسكان بالفارق بين معدل المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام، ومن خلال الجدول رقم (6) يتضح أن معدل الزيادة الطبيعية السنوية سينخفض في كلا الحالتين للخصوبة ولكن بشكل غير متساوي، إذ توضح البيانات أن معدل الزيادة الطبيعية سينخفض من 2.4% سنوياً عام 2020م (كما ورد في الإسقاطات السكانية، البديل المتوسط، الوثيقة الأولى، إجمالي السكان ص 270، الصادرة عن الأمانة العامة عام 2010م) إلى 2.3% عام 2030م، وإلى 2.1% عام 2045م في حالة انخفاض الخصوبة

من 4.4 طفل لكل امرأة عام 2020م إلى 3.3 طفل عام 2045م، أما في حالة ثبات الخصوبة 4.4 طفل لكل امرأة فإن معدل هذه الزيادة السكانية ستتنخفض بشكل طفيف جداً من 2.8% عام 2020 إلى 2.7% سنوياً عام 2030م، ثم يستمر هذا المعدل كما هو حتى نهاية فترة الإسقاطات 2045م.

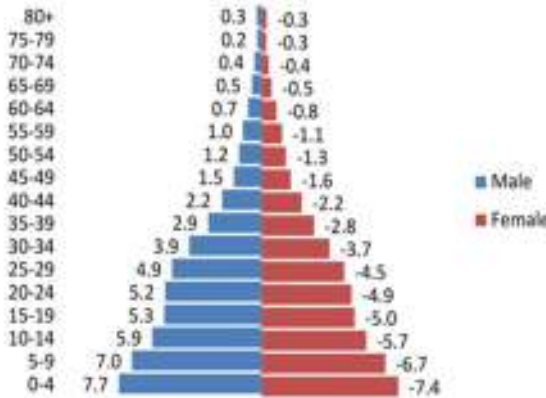
جدول رقم (6) معدل الزيادة الطبيعية السنوية للسكان حسب سنوات مختارة (%)

السنة	انخفاض الخصوبة	ثبات الخصوبة
2020	2.8	2.4
2025	2.8	2.3
2030	2.7	2.3
2035	2.7	2.3
2040	2.7	2.2
2045	2.7	2.1

الهرم السكاني:

يبين الهرم السكاني خلاصة التركيب النوعي (ذكور اناث) والتركيب العمري للسكان، ومن خلال المقارنة للأشكال البيانية للهرم السكاني لعام 2018م والعام الأخير للإسقاطات 2045م في البديلين الثابت والمنخفض للخصوبة، نجد أن التركيب العمري للسكان سيشهد تغييراً ملموساً خلال فترة الإسقاط، خاصةً في حالة حصول انخفاض للخصوبة، حيث

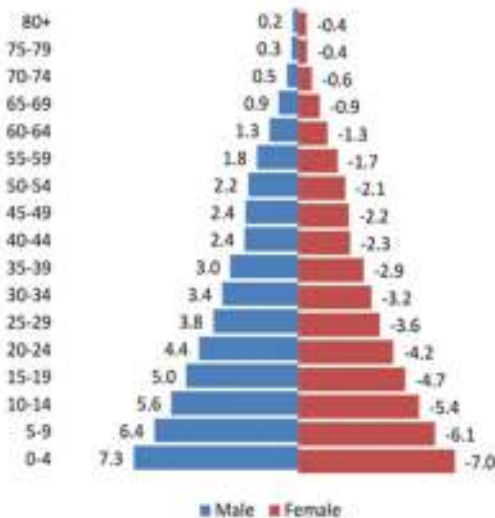
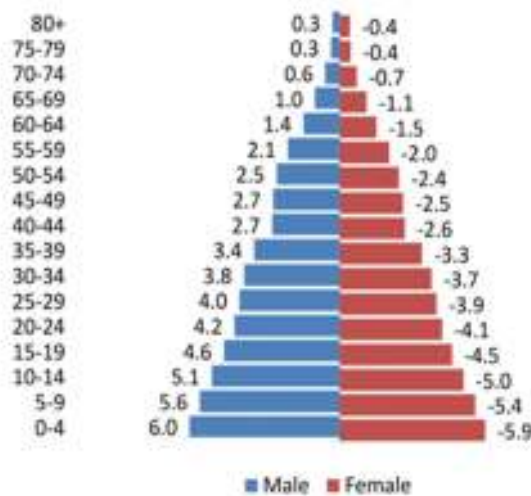
شكل رقم (2) الهرم السكاني لسكان اليمن عام 2018م



ستتنخفض نسبة الفئات صغيرة السن مقابل ارتفاع في الفئات في عمر الإنتاج المتمثلة في وسط الهرم، وستبلغ نسبة الفئة العمرية من صفر إلى خمس سنوات من 7.4% و7.7%

لكل من الإناث والذكور عام 2018م لتصل إلى 5.9% و6% عام 2045م، أي أنه وفقاً لهذا البديل ستضيق قاعدة الهرم لصالح فئة الوسط أي الفئة في سن العمل ولصالح فئة المسنين، ونفس اتجاه التغيير سيكون في حالة **ثبات الخصوبة** ولكن بشكل أقل من حالة انخفاض الخصوبة، إذ أن فئة الأطفال أقل من خمس سنوات ستتناقص من 7.4% و7.7% لكل من الإناث والذكور عام 2018م إلى 7% و7.3% فقط عام 2045م كما تبينه أشكال الهرم السكاني.

شكل رقم (3) الهرم السكاني في حالة انخفاض الخصوبة في عام 2045م



الفصل الثالث

الآثار المتوقعة لتطورات الأوضاع السكانية

على القطاعات التنموية الرئيسية

(الاقتصاد والقوى العاملة، التعليم، الصحة، الزراعة)

للفترة (2020-2045م)

الفصل الثالث

الآثار المتوقعة لتطورات الأوضاع السكانية على القطاعات التنموية الرئيسية

(الاقتصاد والقوى العاملة، التعليم، الصحة، الزراعة) للفترة 2020-2045

مقدمة:

يناقش هذا الفصل الآثار المتوقعة لتطورات الأوضاع السكانية على أهم القطاعات التنموية الرئيسية في الجمهورية اليمنية، فكم رأينا في الفصل السابق اتجاهات النمو السكاني خلال الخمسة والعشرين سنة المقبلة والتطورات في حجم وتركيب السكان، فإننا هنا سنوضح تأثير ذلك على بعض أهم القطاعات التنموية حتى عام 2045م، مروراً بعام 2030م كمحطة أساسية تمثل نهاية الفترة التي تغطيها أهداف الرؤية الوطنية لبناء الدولة وكذلك أهداف التنمية المستدامة، والواقع أن تناول هذه القطاعات يمثل فقط نماذج يمكن تعميمها وتوسيعها لتشمل قطاعات أخرى، كما يمكن التوسع والتعمق في تأثير التطورات السكانية على تلك القطاعات من قبل المعنيين والباحثين. وقد كانت البداية بتحليل ومعرفة الأوضاع الحالية لتلك القطاعات لعام 2020م من خلال البيانات والمعلومات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أو ما تم الحصول عليه من تلك القطاعات نفسها من خلال زيارة الباحثين ومقابلة المعنيين، وما تنشره تلك القطاعات من تقارير ودراسات وكذلك ما ورد من بيانات ومعلومات عن تلك القطاعات في تحليل الوضع الراهن في الرؤية الوطنية لبناء الدولة، بالإضافة إلى ما تنشره التقارير الدولية والمنظمات المتخصصة.

إن الهدف الأساسي من تناول أثر التغيرات السكانية على هذه القطاعات هو رفع الوعي لدى المعنيين حول أهمية المتغير السكاني في عملية التخطيط التنموي الاقتصادي والاجتماعي، ووضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج المناسبة للتعامل مع تلك المتغيرات والتأثير المتوقع للنمو والتركيب السكاني خلال سنوات الإسقاطات حتى عام 2045م، بما يتوافق والرؤية الوطنية لبناء الدولة وأهداف التنمية المستدامة 2030م.

وستُعرض البيانات والمعلومات في هذا الفصل من خلال جداول ورسوم بيانية توضح اتجاهات النمو السكاني وأثره على القطاع المعني في ظل افتراضين، الأول يتمثل بثبات الخصوبة البشرية للمرأة اليمنية 4.4 طفل لكل امرأة خلال فترة الإسقاطات، وهو المعدل الذي ظهر في نتائج المسح الديموغرافي اليمني 2013م، والافتراض الثاني بأن تشهد الخصوبة انخفاً طفيفاً من 3.8 عام 2018م، وهو المعدل الذي تضمنته الرؤية الوطنية لبناء الدولة إلى 3.3 طفل عام 2045م. والقطاعات التي سيتم تناولها هي: قطاع القوى البشرية والعمل، التعليم، الصحة، الزراعة.

أولاً: السكان في سن العمل والقوى البشرية:

أ- تعريف بعض المفاهيم الأساسية:

نظراً لأهمية التطورات التي سيشهدها حجم السكان في سن العمل (-15 سنة) وارتباط ذلك بالوضع الاقتصادي وقطاع العمل واثاره على حياة الناس المعيشية، نتناول تحت هذا العنوان مؤشرات تطور السكان في سن العمل (15- 64 سنة)، ومؤشرات تطور القوى العاملة، ومعدل المشاركة في العمل والذي سيمكننا من التعرف على مستوى الطلب لفرص العمل خلال فترة الإسقاطات بالتركيز على سنة 2030 و2045م. وقبل تناول ذلك ولتسهيل فهم الموضوع سنقدم في البدء تعريف بعض المفاهيم الهامة التي سيتم استخدامها كما يلي:

- **السكان في سن العمل: Population in working ages** تتمثل في حجم السكان في الفئة العمرية بين 15 - 64 سنة، وتضم من يعملون ومن لا يعملون وهو مؤشر يبين حجم المخزون البشري المنتج في المجتمع.
- **قوة العمل: Workforce** وتشمل الأفراد (المشتغلين) و(المتعطلين الذين لا يعملون) ولكنهم يبحثون أو يرغبون في العمل.
- **النشطين اقتصادياً: Economically Active** وهي الفئة العاملة فعلاً، أي الذين يمارسون عملاً.
- **العاطلين عن العمل: Unemployed**: وهم الأشخاص في سن العمل ويبحثون عن عمل ويرغبون في الحصول عليه.
- **معدل المشاركة في قوة العمل: Participation Rate**: وهم العاملون فعلاً ممن هم في سن العمل ضمن فئة السكان في سن العمل، ويبلغ هذا المعدل في اليمن (42%) وذلك بحسب نتائج مسح ميزانية الأسرة 2014.

ب- السكان في سن العمل (64-15 سنة) والفرصة الديموغرافية:

إن أول ما يمكن تناوله هو التعرف على التغيير في التركيب السكاني لفترة الإسقاطات وبالذات للفئة السكانية في سن العمل (64-15 سنة)، لأن ذلك سيسهل علينا فهم التطورات المتعلقة بالقوى العاملة والطلب للوظائف. لقد أوضحت الإسقاطات (انظر الفصل الثاني) أن حجم فئة السكان (64-15 سنة) سيزيد من 17.3 مليون نسمة عام 2020م إلى 35.5 مليون نسمة تحت البديل الثابت للخصوبة، وإلى 33.4 مليون نسمة تحت البديل المنخفض، وفي كلا الحالتين سيتضاعف هذا العدد مع

نهاية فترة الإسقاطات وإن كان في حالة البديل الأول سيكون أكثر بحوالي 2.1 مليون نسمة. كما أن نسبة هذه الفئة السكانية إلى إجمالي السكان سترتفع من 56% في بداية الفترة 2020م إلى 58% من إجمالي السكان في حالة ثبات الخصوبة، وإلى 62% في حالة انخفاضها. هذا الارتفاع النسبي سيكون أساساً على حساب الانخفاض النسبي لفئة الأطفال (14-0 سنة)، مع ارتفاع طفيف في نسبة فئة كبار السن (64 فأكثر) من 3% بداية الفترة إلى 4% و5% من إجمالي السكان مع نهاية الفترة حسب البديل الثابت والمنخفض للخصوبة على التوالي. (انظر جدول التركيب العمري للسكان، الفصل الثاني).

ماذا يعني هذا التغيير في التركيب العمري للسكان؟ باختصار يمكن القول إن اليمن تعيش وستعيش مرحلة مهمة فيما يتعلق بتغيير التركيب العمري للسكان لها آثار اقتصادية واجتماعية هامة، حيث تصبح الفئة في سن العمل هي المهيمنة على التركيبة السكانية بدلا من فئة الأطفال التي كانت سائدة خلال العقود السابقة.

وهذا يعني -كما ذكر سابقا- أن اليمن تعيش وستعيش خلال سنوات الإسقاطات وما بعدها في مرحلة تغيير ديموغرافي هامة تعرف بما يسمى (الفرصة الديموغرافية أو النافذة الديموغرافية)، وهي مرحلة ديموغرافية تمر بها المجتمعات الإنسانية يشهد فيها التركيب العمري للسكان انخفاض نسبي لفئة الأطفال أقل من 15 سنة، مقابل ارتفاع في نسبة فئة السكان في سن العمل (64-15 سنة)، هذه الفرصة يمكن أن تسهم في إحداث نهضة تنموية قوية للبلد لتوفر قوى شابة قادرة على العمل إذا تم الاستفادة منها في عملة التنمية وذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والتأهيل لسوق العمل بشكل جيد.

وفي هذه المرحلة الديموغرافية تنخفض نسبة الإعالة للأطفال، وهو ما يوفر فرصة لتحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، فمثلاً في اليمن كانت الإعالة العمريّة للأطفال والتي تتمثل في عدد الأطفال أقل من 15 سنة على الفئة السكانية في سن العمل (64-15 سنة) 109 طفل لكل 100 فرد في سن العمل، أي أن الشخص في سن العمل يعيل نفسه وعلى الأقل طفل، وذلك حسب تعداد 1994م، وانخفضت هذه النسبة إلى 78 طفل لكل 100 شخص في سن العمل حسب تعداد 2004م، ثم إلى 72 طفل لكل 100 شخص في سن العمل حسب اسقاطات السكان 2020م، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 68 طفل لكل مائة شخص في سن العمل عام 2030م، وإلى 65 طفل عام 2045م تحت البديل الثابت للخصوبة، أما تحت البديل المنخفض للخصوبة فمن المتوقع أن تكون نسبة إعالة الأطفال أقل نوعاً ما، حيث تبين الأرقام أنه سيكون هناك 59 طفل لكل مئة شخص في سن العمل عام 2030م

53 وطفل لكل 100 شخص في سن العمل عام 2045م (جدول رقم 7). سيحدث ذلك في ظل بقاء إعالة كبار السن منخفضة نسبياً بين 5 أشخاص إلى 8 أشخاص من كبار السن لكل 100 شخص في سن العمل في بداية الفترة ونهايتها.

جدول رقم (7) تقدير الإعالة العمرية للأطفال للفترة (2020-2045) حسب اتجاهات الخصوبة

مستوى الخصوبة	حجم السكان ونسبة الإعالة العمرية للأطفال			الفئات العمرية
	2020م	2030م	2045م	
	بالمليون	بالمليون	بالمليون	
مستوى الخصوبة	23,1	15,9	12,5	0 - 14 سنة
	35,5	23,4	17,3	15 - 64 سنة
مستوى الخصوبة	%65	%68	%72	نسبة الإعالة العمرية للأطفال أقل من 15 سنة
	17,9	13,8	12,2	0 - 14 سنة
	33,4	23,4	17,3	15 - 64 سنة
	%54	%59	%71	نسبة الإعالة العمرية للأطفال أقل من 15 سنة

ج- القوى العاملة:

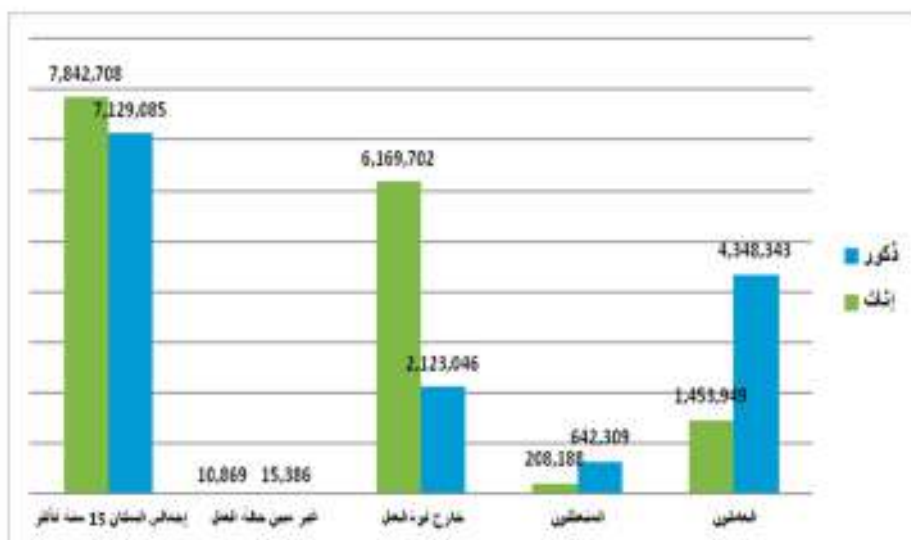
نتناول هذا الموضوع معتمدين على آخر البيانات الميدانية المتوفرة من خلال مسح ميزانية الأسرة الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء عام 2014م، وفي الواقع أن هذه البيانات وما تعكسه فيما يتعلق بأوضاع القوى العاملة والتشغيل قد تغيرت، بل يمكن القول بأنها تدهورت نتيجة للحرب والعدوان الخارجي على اليمن منذ عام 2015م، حيث فقد الكثير من الناس فرص أعمالهم وسبل معيشتهم وهاجروا أو نزحوا من مناطقهم خاصة في تلك المحافظات التي شهدت نزاعاً مسلحاً أو قصف جوي من قبل طيران ما يسمى بالتحالف السعودي، وبالتأكيد فقد انخفض معدل المشاركة في العمل بالذات في أوساط الإناث، لكنه ليس لدينا بديل أفضل فيما يتعلق بمعرفة أوضاع القوى العاملة مما هو متوفر في آخر مسح وطني ميداني والمتمثل في مسح ميزانية الأسرة 2014م، والذي يمكن من خلاله إجراء توقعات حول أثر النمو السكاني على هذا القطاع الهام.

تبين بيانات مسح ميزانية الأسرة عام 2014م أن إجمالي الفئة السكانية 15 سنة فأكثر بلغت 14.9 مليون نسمة، أي ما نسبته 57% من إجمالي السكان عام 2014م، وتنقسم هذه الفئة إلى 8.3 مليون نسمة يمثلون 56% من إجمالي هذه الفئة خارج قوة العمل مثل: غير القادرين على العمل، المكتفيين، ربات البيوت، الطلاب... الخ، و 6.7 مليون نسمة بنسبة 44.4% ممن هم في سن العمل (15-64) يمثلون قوة العمل (Workforce)، أي الذين يعملون فعلاً والعاطلين عن العمل، كما يبينه الشكل رقم

(5)، ومن تلك الأرقام تبلغ نسبة العاملين فعلاً من ذكور وإناث والذي يمثل معدل المشاركة في العمل من الذكور والإناث حوالي 39% من إجمالي من هم في سن العمل (61% ذكور بالنسبة للذكور و18% للإناث).

شكل رقم (5) توزيع إجمالي السكان (15- فأكثر) حسب العلاقة بالعمل ومعدل المشاركة (المساهمة) بقوة العمل مسح

ميزانية الأسرة 2014م



د- المشاركة في العمل وتقدير الوظائف المطلوبة:

بافتراض استمرار معدل المشاركة في العمل كما هو عليه الحال عام 2014م خلال فترة الإسقاطات وهو 39%، كما بيناه أعلاه، رغم معرفتنا المسبقة بحصول تحول وتغيير في أوضاع العمل بسبب العدوان والحرب القائمة منذ عام 2015م، حيث أن هذا المعدل أي معدل المشاركة في العمل قد انخفض بسبب فقد الكثير من العاملين والأسر أعمالهم ومصادر رزقهم في السنوات الست الماضية، إلا أننا مضطرين بافتراض معدل المشاركة في العمل لعام 2014م كونه المعدل الأخير للمشاركة في العمل الذي تم احتسابه بناءً على بيانات ميدانية من خلال مسح ميزانية الأسرة عام 2014م.

وسنجد من خلال نتائج الإسقاطات أن الأعداد المطلقة للمساهمين في العمل أي العاملين فعلاً تحت افتراض استمرار معدل المشاركة في العمل بـ 39% من إجمالي من هم في سن العمل خلال سنوات الإسقاطات سيؤيد من 6.8 مليون عامل عام 2020م إلى 13.8 مليون وفق بديل الخصوبة الثابت، وإلى 13 مليون عامل حسب البديل المنخفض للخصوبة، أي أن الطلب على الوظائف سيتضاعف تقريباً في كلا

البديلين خلال فترة الإسقاطات بافتراض عدم تحسن في معدل المشاركة في العمل، وهذا افتراض غير مقبول حيث أنه من المفترض رفع معدل المشاركة في العمل وخفض معدل البطالة، جدول رقم (8)، أي أنه من المطلوب توفير ما بين 6.2 إلى 7 مليون وظيفة إضافية خلال فترة الإسقاطات، أي بمعدل ما بين 248 ألف و280 ألف وظيفة جديدة سنوياً خلال فترة الإسقاطات، وذلك للمحافظة على معدل المشاركة في العمل كما هو عليه في عام 2014م والبالغ 39% من إجمالي من هم في سن العمل (64-15)، (61% للذكور و فقط 18% للإناث) وبدون إحداث أي تحسن في هذا المعدل.

جدول رقم (8) تقدير عدد المشاركين في العمل تحت افتراض استمرار معدل المشاركة في العمل 39% خلال الفترة (2020-2045م)

حجم السكان للفئة			البلد	مستوى الخصوبة
2020	2030	2045		
العدد بالمليون	العدد بالمليون	العدد بالمليون		
35,5	23,4	17,3	السكان في الفئة العمرية 15-64	خصوبة ثابتة
13,8	9,1	6,8	تقدير عدد المشاركين في العمل	
33,4	23,4	17,3	السكان في الفئة العمرية 15-64	خصوبة منخفضة
13,0	9,1	6,8	تقدير عدد المشاركين في العمل	

ثانياً: أثر التطورات السكانية على قطاع التعليم:

إن مكوّن التعليم ومنظوماته وهيكله وآلياته هو من أبرز إنجازات السياسات التنموية والاستثمار في كل دول العالم، واقتربت المدارس أكثر فأكثر من مواطن السكن في كل الدول مما أدى إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم، وتنامت معدلات التحاق الإناث بمختلف المؤسسات التعليمية وذلك بالرغم من تواصل الفجوة بين الذكور والإناث في بعض الدول أو بين الريف والحضر داخل البلد الواحد إلا أنها فجوة في تقلص مستمر.

وقطاع التعليم هو من أهم القطاعات المرتبطة بتطور المتغيرات السكانية، وقد تأثر هذا القطاع بشكل كبير بسبب الحرب والعدوان على اليمن منذ 2015م، حيث تعطلت بعض المدارس أو تم تدميرها بالطيران وأصبحت غير صالحة للتعليم، كما أن النزوح الداخلي وانتشار الفقر وانقطاع مرتبات المعلمين قد أثر سلباً على العملية التعليمية بشكل عام، كما تعكس مؤشرات بيئة التعليم من حيث كثافة الطلاب في الشعبة الدراسية (الفصل) وعدد الطلاب لكل معلم ونوع المناهج وتوفر وسائل التعليم تدني في جوده التعليم في البلاد.

ولسنا هنا بصدد تقييم العملية التعليمية في اليمن، وإنما هدفنا هنا هو إيضاح تأثير النمو السكاني خلال الخمسة والعشرون السنة القادمة حتى عام 2045م على هذا القطاع، وتطور حجم الفئة السكانية في سن التعليم الأساسي والثانوي، وما سيتطلبه ذلك من معلمين وإمكانات مالية تحت افتراضات محددة كما سنوضح ذلك.

1- التعليم الأساسي:

أ. تطور حجم الفئة السكانية في سن التعليم الأساسي وأعداد الملحقين:

يمكن أن نلخص ما تبينه نتائج الإسقاطات السكانية خلال الفترة 2020-2045م على التعليم الأساسي في الآتي:

- سيزيد حجم الفئة السكانية في سن التعليم الأساسي 15-7 سنة من حوالي 7 مليون نسمة عام 2020م إلى 8.8 مليون نسمة عام 2030م، ليصل هذا العدد إلى 12.8 مليون نسمة عام 2045م وفق البديل الثابت للخصوبة، أما فيما يتعلق بالبديل المنخفض للخصوبة فإن هذا العدد سيصل إلى 7.9 مليون عام 2030م وإلى 10.2 مليون نسمة عام 2045م، بمعنى أن حجم هذه الفئة السكانية سيزيد بحوالي 5.8 مليون فرد وفق البديل الثابت للخصوبة و 3.2 مليون نسمة حسب البديل المنخفض للخصوبة بفارق حوالي 2.6 مليون نسمة بين البديلين.

- بافتراض أن معدل الالتحاق في أوساط الفئة السكانية في سن التعليم الأساسي سيزيد من 76% عام 2020م إلى 100% عام 2045م، فإن النتائج تبين أن عدد الطلاب الملحقين في هذه المرحلة التعليمية سيزيد من 5.5 مليون نسمة عام 2020م إلى 8.3 مليون عام 2030م، وإلى 12.8 مليون نسمة عام 2045م في حالة البديل الثابت للخصوبة. أما بالنسبة للبديل المنخفض فسيزيد من 5.5 مليون إلى 7.5 مليون نسمة عام 2030م وإلى 10.2 مليون عام 2045م. أي أن أعداد الملحقين سيتضاعف خلال الـ 25 سنة القادمة في كلا البديلين للخصوبة وبمقدار أعلى من الضعف فيما يتعلق بالبديل الثابت للخصوبة (جدول رقم 9).

جدول رقم (9) تقديرات حجم فئة السكان في سن التعليم الأساسي والملحقين به للفترة (2020-2045) حسب اتجاهات

الخصوبة (بالمليون)

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045
عدد الطلاب في سن التعليم الأساسي						
ثبات الخصوبة	6.988	7.698	8.762	10.021	11.283	12.745

10.162	9.253	8.429	7.886	7.571	6.988	انخفاض الخصوبة
عدد الطلاب المتحقين بالتعليم الاساسي						
12.745	11.095	9.687	8.324	6.704	5.532	ثبات الخصوبة
10.162	9.099	8.148	7.492	6.593	5.532	انخفاض الخصوبة

ب . تقدير عدد المعلمين المطلوبين للتعليم الأساسي

بناءً على الافتراض السابق بزيادة معدل الالتحاق في التعليم الأساسي من 76% عام 2020م إلى 100% عام 2045م، وثبات متوسط عدد الطلاب لكل مدرس حتى نهاية الفترة بعدد 45 طالب لكل معلم، فقد بينت نتائج الإسقاطات أن الاحتياج من المعلمين سيزيد من 122.9 ألف معلم عام 2020م إلى 184.9 ألف معلم عام 2030م، ثم إلى 283.2 معلم عام 2045م بحسب البديل الثابت للخصوبة، أما بالنسبة للبديل المنخفض فسيرتفع عدد المعلمين المطلوبين من 122.9 ألف عام 2020م إلى 166.5 ألف عام 2030م وإلى 255.8 ألف عام 2045م، والواضح أنه في كلا البديلين سيزيد عدد المعلمين المطلوبين لهذه المرحلة التعليمية بـ 160 ألف معلم في حالة البديل المرتفع أي بنسبة 131% عن سنة الأساس، و 132 ألف معلم بالنسبة للبديل المنخفض بحوالي 108% عن سنة الأساس وكما هو موضح في الجدول رقم (10)، وهذا العدد المطلوب للمعلمين بافتراض عدم تحسن متوسط عدد الطلاب لكل معلم طوال الفترة، أما إذا أردنا تخفيض هذا المتوسط وهو المفترض والمخطط له فإن هذا العدد سيكون أكبر.

جدول رقم (10) تقديرات عدد المدرسين المطلوبة للمرحلة الأساسية للفترة (2020-2045) حسب اتجاهات الخصوبة (بالألف)

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045
ثبات الخصوبة	122.9	148.9	184.9	215.2	246.5	283.2
انخفاض الخصوبة	122.9	146.5	166.4	181.0	202.2	225.8

ج . تقدير تطور النفقات المالية للتعليم الأساسي:

لتقدير كلفة التعليم الأساسي خلال فترة الإسقاطات اعتمدنا على تقدير أن تكلفة دراسة الطالب في التعليم الأساسي هي 78,726 ريال يماني، وهو الرقم المقدر لعام 2014م من خلال ما كان مرصود في ميزانية الدولة لهذا القطاع عام 2014م كأخر ميزانية رسمية للدولة، مع الأخذ في الاعتبار أن سعر الدولار حينها كان 250 ريال.

وبناءً على ذلك فإن المبلغ المطلوب للتعليم الأساسي سيزيد من 436 مليار ريال إلى حوالي ترليون ريال في آخر الفترة في حالة البديل الثابت للخصوبة، وإلى

800 مليار في حالة انخفاض الخصوبة. وهذه الزيادة ستحدث في ظل عدم إحداث أي تطوير في مستوى التعليم خلال هذه الفترة وهو وضع غير مرضي، أما إذا أخذنا في الاعتبار انخفاض سعر الريال مقابل الدولار وكذلك تحسين مستوى التعليم بزيادة الاستثمار المالي والفني، فإن المبالغ المطلوب سيكون بالتأكيد أكبر بكثير من تلك المبالغ المقدرة في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11) تقديرات النفقات للمرحلة الأساسية للفترة (2020-2045) حسب اتجاهات الخصوبة (بالتريليون ريال)

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045
ثبات الخصوبة	0.436	0.528	0.655	0.763	0.873	1.003
انخفاض الخصوبة	0.436	0.519	0.590	0.641	0.716	0.800

1. التعليم الثانوي:

أ. تطور حجم الفئة السكانية في سن التعليم الثانوي وأعداد الملحقين:

كما هو الحال في التعليم الأساسي يمكن أن نلخص ما تبينه نتائج الإسقاطات السكانية خلال الفترة 2020-2045م على التعليم الثانوي في الآتي:

- حجم الفئة السكانية في سن التعليم الثانوي 18-16 سنة سيزيد من حوالي 1.8 مليون نسمة عام 2020م إلى 2.5 مليون نسمة عام 2030م، ليصل هذا العدد إلى 3.7 مليون نسمة عام 2045م وفق البديل الثابت للخصوبة، أما فيما يتعلق بالبديل المنخفض للخصوبة فإن هذا العدد سيصل إلى حوالي 3 مليون فقط عام 2045م. بمعنى أن حجم هذه الفئة السكانية سيزيد بحوالي 1.9 مليون فرد بحسب البديل الثابت للخصوبة و 1.2 مليون نسمة بحسب البديل المنخفض للخصوبة بفارق حوالي 600 ألف نسمة بين البديلين.
- وبافتراض أن معدل الالتحاق في أوساط الفئة السكانية في سن التعليم الثانوي سيزيد من 43% عام 2020م إلى 70% عام 2045م، فإن النتائج تبين أن عدد الطلاب الملحقين في هذه المرحلة التعليمية سيزيد من 780 ألف نسمة عام 2020م إلى 1.3 مليون عام 2030م وإلى 2.6 مليون نسمة عام 2045م وفق البديل الثابت للخصوبة، أما بحسب البديل المنخفض لها فسيزيد من 780 ألف إلى 1.3 مليون نسمة عام 2030م وإلى 2.1 مليون عام 2045م. أي أن أعداد الملحقين سيتضاعف ثلاث مرات خلال الـ 25 سنة القادمة بالنسبة للبديل الثابت للخصوبة، وإلى مايزيد عن مرتين ونصف في حالة البديل المنخفض للخصوبة.

جدول رقم (12) تقديرات عدد الطلاب للمرحلة الثانوية للفترة (2020-2045) حسب اتجاهات الخصوبة (بالمليون)

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045
عدد الطلاب في سن التعليم الثانوي						
ثبات الخصوبة	1.767	2.269	2.507	2.822	3.251	3.660
انخفاض الخصوبة	1.767	2.269	2.507	2.563	2.751	3.017
عدد الطلاب الملحقين بالتعليم الثانوي						
ثبات الخصوبة	0.780	1.068	1.254	1.599	2.059	2.562
انخفاض الخصوبة	0.780	1.068	1.254	1.452	1.742	2.112

ب . تقدير عدد المعلمين المطلوبين للتعليم الثانوي:

واعتماداً على الافتراض السابق بأن يزيد معدل الالتحاق في التعليم الثانوي من 43% عام 2020م إلى 70% عام 2045م، وثبات متوسط عدد الطلاب لكل مدرس حتى نهاية الفترة بعدد حوالي 100 طالب لكل معلم، فقد بينت نتائج الإسقاطات أن الاحتياج من المعلمين سيزيد من 7.700 معلم عام 2020م إلى 12.380 معلم عام 2030م، ثم إلى 25.297 معلم عام 2045م وفق البديل الثابت للخصوبة، أما بالنسبة للبديل المنخفض فسيرتفع عدد المعلمين المطلوبين من 7.700 عام 2020م إلى 12.180 عام 2030م، وإلى 20.853 عام 2045م، والواضح أنه في كلا البديلين للخصوبة سيزيد عدد المعلمين المطلوبين لهذه المرحلة التعليمية بـ 17.600 معلم وفق البديل المرتفع أي بنسبة 227% عن سنة الأساس و13.153 معلم بالنسبة للبديل المنخفض بحوالي 171% عن سنة الأساس، - جدول رقم (13)- وهذا العدد المطلوب للمعلمين قدر على افتراض عدم تحسن في متوسط عدد الطلاب لكل معلم طوال الفترة، أما إذا أردنا تخفيض هذا المتوسط وهو المفترض والمخطط له فإن العدد سيكون أكبر.

جدول رقم (13) تقديرات الاحتياج من المدرسين بالتعليم الثانوي للفترة (2020-2045) حسب اتجاهات الخصوبة

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045
ثبات الخصوبة	7,705	10,551	12,380	15,791	20,334	25,297
انخفاض الخصوبة	7,705	10,551	12,380	14,341	17,207	20,853

ج . تقدير تطور النقصات المالية للتعليم الثانوي:

لتقدير كلفة التعليم الثانوي خلال فترة الإسقاطات، اعتمدنا على تقدير أن تكلفة دراسة الطالب في التعليم الثانوي هو مبلغ 87,575 ريال يماني، وهو الرقم المقدر لعام 2014م من خلال ما كان مرصود في ميزانية الدولة لهذا القطاع عام 2014م كأخر ميزانية رسمية للدولة مع مراعاة أن سعر الدولار حينها كان 250 ريال.

وبناءً على ذلك فإن المبلغ المطلوب للتعليم الثانوي سيزيد من 68.4 مليار ريال في العام 2020 إلى حوالي 229.4 مليار في عام 2045 في حالة البديل الثابت للخصوبة، وإلى 182.9 مليار في حالة انخفاض الخصوبة. هذه الزيادة ستحدث في ظل عدم إحداث أي تطوير في مستوى التعليم خلال هذه المرحلة وهو وضع غير مرضي. أما إذا أخذنا في الاعتبار انخفاض سعر الريال مقابل الدولار وكذلك تحسين مستوى التعليم بزيادة الاستثمار المالي والفني، فإن المبلغ المطلوب سيكون بالتأكيد أكثر بكثير من تلك المبالغ المذكورة.

جدول رقم (14) تقديرات الاحتياج من النفقات على المرحلة الثانوية للفترة (2020-2045) حسب اتجاهات الخصوبة (بالمليار ريال)

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045
ثبات الخصوبة	68,3	93,6	109,8	140,1	180,4	224,4
انخفاض الخصوبة	68,3	93,6	109,8	127,2	152,6	184,9

ثالثاً: أثر التطورات السكانية على القطاع الصحي:

لإشك أن مؤشرات الصحة تُمثل أهمية قصوى في حياة المجتمعات وخاصة التي تمثل فيها الوفيات نسباً عالية، وهذا ما جعلنا ندرج هذا القطاع من ضمن القطاعات التي تبين هذه الدراسة أثر التطورات السكانية عليها، وقد تم اختيار خمسة مؤشرات صحية لإيضاح هذا الأثر وهي:

أ. العدد المطلوب من الأطباء:

تبين البيانات المتوفرة أن عدد الأطباء في اليمن عام 2018 حوالي 6,564 طبيب، وذلك بحسب كتاب الإحصاء لعام 2018، أي أن هناك في المتوسط حوالي 4,405 من السكان لكل طبيب، وحسب الوثائق الرسمية حول هذا القطاع نجد أن الرؤية الوطنية لبناء الدولة تهدف إلى مضاعفة عدد الأطباء حتى عام 2030م، وأن يتحسن هذا المؤشر ليصل في عام 2030 إلى حوالي 2,020 شخص لكل طبيب، وحتى تقترب من متوسط عدد الأشخاص لكل طبيب في العديد من دول العالم، فقد افترضت الدراسة أن يكون هناك طبيب لكل 1,100 شخص مع نهاية فترة الإسقاطات في العام 2045م .

وبناءً على تلك الافتراضات، فإن نتائج الإسقاطات تبين أننا بحاجة إلى 18,431 طبيب في عام 2030م في حالة ثبات الخصوبة، وإلى 17,483 طبيب في حال انخفاض الخصوبة، ومع نهاية فترة الإسقاطات عام 2045م، سنكون بحاجة إلى 55,524 طبيب في حالة ثبات الخصوبة، وإلى 48,842 طبيب في حالة انخفاض الخصوبة. ومن خلال هذه البيانات يتضح أننا بحاجة إلى مضاعفة عدد الأطباء بما لا يقل

عن سبع مرات عما هو عليه الحال في عام 2020م ، وهذا الرقم يحتاج إلى إمكانيات وأموال كثيرة لتحقيقه (جدول رقم 15)، ولتحقيق أهداف الرؤية الوطنية لبناء الدولة في هذا الجانب، فإن المطلوب تأهيل ما لا يقل عن عشرة آلاف طبيب خلال العشر السنوات القادمة (2020 إلى 2030م) في كلا البديلين للخصوبة الثابت والمنخفض.

جدول رقم (15) تقديرات العدد المطلوب من الأطباء للفترة (2020-2045) حسب اتجاهات الخصوبة (بالآلف)

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045
ثبات الخصوبة	7.584	11.314	18.431	25.381	36.354	55.524
انخفاض الخصوبة	7.518	10.973	17.483	23.542	32.919	48.842

ب. العدد المطلوب من الممرضين / الممرضات:

فيما يتعلق بالممرضين / الممرضات فإن البيانات المتوفرة تشير إلى أن عدد الممرضين والممرضات في العام 2018م بلغ حوالي 13,096 ممرض / ممرضة، وذلك بحسب كتاب الإحصاء لعام 2018، أي بمتوسط حوالي 2,216 من السكان لكل ممرض / ممرضة، وقد توقعت الدراسة أن يتحسن هذا المؤشر ليصل في نهاية سنة التقديرات إلى حوالي ممرض واحد لكل 1,104 من السكان، أي حدوث تحسن بمقدار الضعف بحسب توجهات وأهداف الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.

وبناءً على الافتراضات السابقة، تبين نتائج الإسقاطات أننا بحاجة إلى 61 ألف ممرض وممرضة عام 2045م في حالة ثبات الخصوبة، أي بمقدار زيادة تصل إلى حوالي أربعة أضعاف الوضع الحالي، وإلى 53 ألف في حالة انخفاض الخصوبة، وبالنسبة للعام 2030م فنحن بحاجة إلى مضاعفة عدد الممرضين والممرضات خلال العشر السنوات التالية لسنة الأساس 2020م.

جدول رقم (16) تقديرات العدد المطلوب من الممرضين / الممرضات للفترة (2020-2045) حسب اتجاهات الخصوبة (بالآلف)

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045
ثبات الخصوبة	14.734	20.354	29.198	36.964	47.228	61.132
انخفاض الخصوبة	14.608	19.755	27.736	34.286	42.765	53.774

ج. العدد المطلوب من المراكز الصحية:

تعتبر المراكز الصحية أحد مكونات القطاع الصحي التي تناولتها هذه الدراسة، حيث بلغ عدد المراكز الصحية في العام 2018م حوالي 3,049 مركز صحي بحسب كتاب

الإحصاء السنوي، أي بمتوسط مركز صحي لحوالي 9,281 من السكان، وبافتراض تحسن هذا المؤشر وذلك بخفض متوسط عدد السكان الذي يخدمهم كل مركز صحي إلى 5000 نسمة في نهاية سنة التقديرات 2045م، فإن البلاد ستحتاج إلى بناء وتجهيز 8,810 مركز صحي إضافي بحلول العام 2045 وفق بديل ثبات الخصوبة، وإلى بناء وتجهيز 7,368 مركز صحي إضافي بحلول العام 2045م في حالة انخفاض الخصوبة، أي بما لا يقل عن بناء 294 مركز صحي كل عام في حالة ثبات الخصوبة، وبمتوسط بناء ما لا يقل عن 200 مركز صحي كل عام خلال الفترة 2020-2030م.

جدول رقم (17) تقديرات العدد المطلوب من المراكز الصحية للفترة (2020-2045) حسب اتجاهات الخصوبة (بالالف)

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045
ثبات الخصوبة	3.416	4.320	5.501	7.072	9.213	12.226
انخفاض الخصوبة	3.387	4.190	5.218	6.560	8.342	10.755

د . العدد المطلوب من الأسرة: بلغ عدد الأسرة في المستشفيات والمرافق الصحية لعام 2018 حوالي 16,348 سرير، وذلك بحسب كتاب الإحصاء لعام 2018، أي أن السرير الواحد يخدم حوالي 1,769 من السكان، وبافتراض حدوث تحسن لهذا المؤشر ليصل في نهاية سنة التقديرات 2045م أن السرير الواحد يخدم 1,000 من السكان، فإن نتائج الإسقاطات تبين أن البلاد تحتاج إلى زيادة عدد الأسرة المطلوبة في المرافق الصحية ليصل العدد إلى حوالي (61 ألف سرير)، أي بمقدار زيادة يصل إلى حوالي أربعة أضعاف الوضع الحالي في حالة البديل الثابت للخصوبة، وإلى 55 ألف سرير في حالة البديل المنخفض للخصوبة، وإلى زيادة عدد الأسرة من حوالي 18 ألف سرير في العام 2020م، إلى ما بين 39 إلى 40 ألف سرير بحلول العام 2030م.

جدول رقم (18) تقديرات العدد المطلوب من أسرة المستشفيات للفترة (2020-2045) حسب اتجاهات الخصوبة (بالألف)

بديل الخصوبة	2020	2025	2030	2035	2040	2045
ثبات الخصوبة	18.664	26.734	40.585	46.574	53.367	61.132
انخفاض الخصوبة	18.549	26.219	39.484	44.308	49.564	55.153

هـ . النفقات المطلوبة لقطاع الصحة:

تم الاعتماد في تقدير المبلغ المطلوب لنفقات القطاع الصحي على المبالغ التي كانت مرصودة له في آخر ميزانية رسمية للدولة عام 2014م، وتم تقسيم المبلغ على عدد السكان عام 2014م من أجل الحصول على متوسط المبلغ الذي أنفقته

الدولة على الفرد في نفس العام 2014م وهو مبلغ حوالي 5,636 ريال، بسعر صرف الدولار 250 ريال السائد في تلك السنة.

وقد افترضت الدراسة عدم حدوث أي زيادة في إنفاق الدولة على الفرد في قطاع الصحة خلال فترة الإسقاطات، وإن كان هذا المبلغ يعتبر ضئيلاً جداً، حيث أن نسبة ما اعتمد لقطاع الصحة لا يتجاوز 6.8% من إجمالي نفقات الحكومة لعام 2014، وبناءً عليه فقد بينت نتائج الإسقاطات أن الدولة بحاجة إلى رفع المبلغ من 172 مليار عام 2020م إلى 344 مليار ريال عام 2045م في حالة البديل الثابت للخصوبة، وإلى 303 مليار ريال للبديل المنخفض للخصوبة، (جدول 19).

أي أن المبلغ المطلوب سيتضاعف تقريباً خلال فترة الدراسة، وهذا على أساس بقاء الوضع الصحي كما هو عليه دون تحسن، ولذا فإن هذا المؤشر بحاجة إلى مراجعة من قبل المعنيين بوزارة الصحة لتقدير ما يمكن أن ترصده الدولة لهذا القطاع تحت بديلي الخصوبة اللذان اعتمدت عليهما هذه الإسقاطات.

جدول رقم (19) تقديرات النفقات الصحية المتكررة السنوية للفترة (2020-2045) حسب اتجاهات الخصوبة

(مليار ريال يماني)

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045
ثبات الخصوبة	172.591	198.942	228.735	262.493	300.779	344.543
انخفاض الخصوبة	171.091	192.955	216.970	243.475	272.358	303.073

رابعاً: قطاع الزراعة:

تُمثل الزراعة ركيزةً أساسيةً للاقتصاد الوطني لا يمكن إهمالها أو محاولة التقليل من أهميتها، فمن لا يملك قوته لا يملك قراره، وتأتي أهمية قطاع الزراعة ليس من حيث توفيره للغذاء وحسب، بل لأنه يستوعب أكثر من 70% من العاملين في الجمهورية اليمنية سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد اعتبرت الرؤية الوطنية أن التطور المستقبلي للزراعة غايةً في الأهمية بالنسبة للاقتصاد اليمني خلال المرحلة الثانية للخطة التنفيذية للرؤية الوطنية 2025-2021، من حيث تطوير الإنتاج وخلق فرص عمل، وتخفيف الفقر، والمساهمة في تحقيق الاستقرار السكاني من خلال الحد من الهجرة الداخلية ومشاكلها الاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة. لذلك يركز الهدف العام للخطة المرحلة الثانية للرؤية إلى تحقيق نمواً متزايداً باستدامة وإنصاف لمخرجات القطاع الزراعي وزيادة الدخل المعتمدة على الزراعة خصوصاً لفقراء الريف

بتعزيز الفرص الاستثمارية في هذا القطاع .

ورغم أن هناك العديد من مكونات القطاع الزراعي التي يمكن تناول الآثار المتوقعة للزيادة السكانية عليها، إلا أن صعوبة الحصول على البيانات الدقيقة لإجراء تقديرات جيدة حول أثر الزيادة السكانية عليها، أدى إلى الاكتفاء بتناول مؤشراً واحداً لهذا القطاع، على أن تكون هناك دراسة أو دراسات متعمقة حول أثر التطورات السكانية على هذا القطاع الهام في الأعوام القادمة، وهذا المؤشر يتمثل في أثر الزيادة السكانية على نصيب الفرد من الأراضي الزراعية. وفي هذا الجانب تبين الأرقام المتوفرة أن مساحة الأراضي الزراعية في اليمن تبلغ حوالي 1.5 مليون هكتار وذلك بحسب النشرات الدولية في هذا المجال، وبافتراض أن تظل هذه المساحة ثابتة طول فترة الإسقاطات حتى عام 2045م، فسنجد أن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية سينخفض بحسب بديلي الخصوبة التي اعتمدهما هذه الإسقاطات، وكلما زاد عدد السكان كلما قل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، وبذلك تُظهر النتائج أن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية سينخفض حوالي النصف في كلاً من بديل الخصوبة الثابت من 0.0490 هكتار للفرد عام 2020م إلى 0.0245 هكتار عام 2045م، وإلى 0.0270 هكتار وفق البديل المنخفض للخصوبة. وهنا لابد من التفكير والتخطيط في كيفية استصلاح أراضي زراعية جديدة لمواكبة الزيادة السكانية إذا أردنا تطوير هذا القطاع.

جدول رقم (20) تقديرات نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة بالهكتار للفترة (2020-2045) حسب اتجاهات الخصوبة

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045
ثبات الخصوبة	0.0490	0.0425	0.0370	0.0322	0.0281	0.0245
انخفاض الخصوبة	0.0494	0.0438	0.0390	0.0347	0.0310	0.0279

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتحديات والتوصيات

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتحديات والتوصيات

أصبح العالم اليوم يعتمد بشكل كبير على الأرقام في تسيير وتخطيط كافة مناحي الحياة، وتعتبر الأرقام والبيانات السكانية عنصراً أساسياً في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، وللحصول على هذه الأرقام والبيانات تقوم الدول بإجراء تعدادات ومسوح سكانية ميدانية عامة ومتخصصة، وإن تعذر ذلك لظروف وأسباب معينة كالحروب مثلاً، يتم اللجوء إلى إجراء تقديرات لتلك الأرقام باستخدام طرق الإسقاطات السكانية وفق أسس علمية تعطي نتائج موثوق فيها تساعد متخذي القرار والمخططين على الاستفادة منها في الخطط والبرامج التنموية على المدى القريب والبعيد، وتبين الإحتياجات المادية والبشرية اللازمة لعمليات التخطيط والتنفيذ والوصول إلى الأهداف المرجوة.

وبالنسبة لبلادنا فقد تم تنفيذ آخر تعداد سكاني في العام 2004م، وآخر مسح شامل صحي وديموغرافي في العام 2013، وكان من المفترض إجراء تعداد آخر في عام 2014، ولم يتم تنفيذه بسبب الأوضاع الصعبة التي مرت بها البلاد منذ العام 2011م، ومنذ العدوان على البلاد في العام 2015م وحتى الآن يتم الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة من تقديرات القطاعات ذات العلاقة ومن المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وغيرها والمتواجدة في البلاد في إطار برامج العمل الإنساني.

ولتغطية الفجوة فيما يتعلق بحجم وتركيب السكان في اليمن في الوضع الحالي في ظل عدم إمكانية إجراء تعداد سكاني أو مسح متخصصة، كان لابد من اختيار البديل المناسب لتوفير تلك البيانات من خلال إجراء إسقاطات سكانية تساعد متخذي القرار والمخططين والمهتمين في معرفة حجم وتركيب وخصائص سكان البلاد للاستفادة منها في عملية التخطيط ووضع السياسات الهادفة إلى الإيفاء باحتياجات السكان.

وقد تم في هذه الدراسة عرض نتائج الإسقاطات السكانية التي أعدتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في هذا العام 2021م. وقد تضمنت الدراسة عمل الإسقاطات السكانية للفترة 2020 - 2045 وأشار التطورات السكانية على بعض القطاعات الهامة مثل: قطاع القوى البشرية والتعليم والصحة والزراعة كنماذج يمكن الاستفادة منها في تنفيذ دراسات مشابهة لأثر التطورات السكانية خلال الـ 25 سنة القادمة على قطاعات أخرى.

في البدء يمكن القول أن الإسقاطات السكانية تعتبر من الأعمال العلمية الهامة في العصر الحديث التي لا يمكن الإستغناء عنها، ليس فقط في حالة غياب البيانات الميدانية عن الأوضاع السكانية، ولكن أيضاً في حالة وجودها، كون الإسقاطات (اي التقديرات) تقدم صورة مستقبلية لاتجاهات حجم وتركيب وتوزيع السكان بما يخدم المخططين والمهتمين بالشأن السكاني في وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتلبية الاحتياجات السكانية من الخدمات والسلع من ناحية، ومن ناحية أخرى الاستفادة مما يمكن أن تقدمه من معلومات او بيانات حول التغييرات المستقبلية للمؤشرات والخصائص السكانية من فرص يمكن الاستفادة منها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال ما ورد في الفصول السابقة من هذه الدراسة يمكن أن نستخلص أهم نتائجها في الآتي:

1. من المتوقع أن حجم سكان اليمن سيستمر في النمو خلال الخمسة والعشرين عاماً القادمة ليصل إلى 61 مليون نسمة، وفي أقل تقدير سيصل حجم السكان إلى 54 مليون عام 2045م مقارنة بحوالي 30 مليون نسمة عام 2020م.

2. من أهم ما سيميز سكان اليمن خلال سنوات الإسقاطات حتى عام 2045م هي الزيادة النسبية للفئة السكانية في سن العمل (64-15 سنة)، إلى جانب الزيادة في العدد المطلق للسكان الذي سيشمل كل الفئات، حيث سترتفع نسبة هذه الفئة من 56% في بداية الفترة 2020م لتصل إلى 58% من إجمالي السكان عام 2045م في حالة ثبات الخصوبة وإلى 62% في حالة انخفاضها.

3. انخفاض الإعالة العمرية لفئة الأطفال في العمر أقل من 15 سنة خاصة بالنسبة للبدائل المنخفض للخصوبة من 72% لكل مائة فرد في سن العمل في العام 2020م لتصل إلى 54% عند نهاية فترة الإسقاطات في العام 2045م.

4. نتيجة للزيادة المطلقة والنسبية للفئة السكانية في سن العمل فإن عرض القوى العاملة والطلب لفرص العمل على الأقل سيتضاعف عند بلوغ نهاية فترة الإسقاطات.

5. ستعكس آثار النمو السكاني سواءً في حالة البديل المنخفض أو الثابت للخصوبة على جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، وقد لاحظنا

ذلك من خلال بعض النماذج للقطاعات التنموية الرئيسية (القوى العاملة-التعليم - الصحة - الزراعة) حيث سيتضاعف -على الأقل- الطلب للمعلمين والفصول الدراسية والأطباء والمؤسسات الصحية للإبقاء على الأوضاع الخدمية لهذين القطاعين كما هو الحال عليه في سنة الأساس، أي أن تضاعف الإحتياج لتلك الخدمات سيكون لمواجهة الزيادة السكانية فقط دون التطوير في تلك الخدمات.

6. في حالة إحداث تحسين أو تطوير في تلك الخدمات بغرض الوصول الى المؤشرات المقبولة التي يمكن معها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيتطلب من الحكومة مضاعفة الجهود إلى حوالي سبعة أضعاف عمّا كان عليه في العام 2014 (فمثلاً إذا أردنا في قطاع الصحة تخفيض عدد السكان الذي يخدمهم الطبيب الواحد من حوالي 4000 نسمة في سنة الأساس إلى ألف نسمة مع نهاية فترة الإسقاطات فإن الطلب على الأطباء سيتضاعف حوالي 7 مرات خلال فترة الإسقاطات).

7. إن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية سينخفض إلى النصف عام 2045م عمّا كان عليه الحال عام 2020م إذا لم يتم استصلاح أراضي زراعية جديدة خلال فترة الإسقاطات.

ثانياً: أهم التحديات المستقبلية

من خلال ما أوضحته نتائج هذه الإسقاطات السكانية والأوضاع الحالية والمنظورة لليمن، يمكن القول أن البلاد تواجه وستواجه تحديات هامة في الجانب السكاني والتنموي يمكن طرح أهمها في الآتي:

1. ستبقى الزيادة السنوية للسكان خلال الفترة القادمة تحدٍ كبير قد تسبب في توسيع نطاق المشاكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة مثل الزيادة في وانتشار رقعة البطالة والفقير في حالة عدم إحداث نهضة اقتصادية حقيقية تستوعب وتلبي احتياجات السكان المتزايدة في المأكل والملبس والمشرب والمسكن والخدمات الأساسية.
2. السكان هم غاية التنمية ووسيلتها، ومن هذا المنطلق فإن هناك ضعف واضح في العملية التخطيطية للتنمية لفهم واستيعاب المتغيرات السكانية على القطاعات التنموية المختلفة على المستويين المركزي والمحلي (المحافظات) ويعتبر هذا الأمر من أهم التحديات الملحوظة حالياً والمتوقعة على المدى المنظور (مستقبلاً) إذ أن تجربة العمل التنموي حالياً في البلاد تبين أن هناك ضعف في جوانب الوعي بالبعد السكاني والقضايا السكانية وأبعادها وتأثيرها وكيفية استيعابها ومعالجتها في جوانب التخطيط والتنفيذ للبرامج والمشروع التنموية في الأوضاع المستقرة أصلاً، ناهيك أن البلاد تعيش في فترة عدم استقرار وعدوان لا يعرف له نهاية حتى الآن.
3. إن الزيادة الملحوظة في أعداد الفئة الشابة وفي سن العمل بقدر ما هو إيجابي إذا توفرت إمكانية الاستفادة من هذه القوى البشرية من خلال رفع مستوى التعليم والتأهيل والتدريب والبحث عن / وزيادة فرص العمل لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة، بقدر ما قد يصبح عبئاً على كاهل المجتمع والدولة ويزيد من التنافس على الموارد الشحيحة أصلاً وفرص العمل غير الكافية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار للمجتمع.
4. إن ما خلفته الحرب والعدوان على البلاد من دمار للبنية التحتية والخدمات الأساسية ولكل مؤسسات الدولة يشكل تحدياً أساسياً من أجل إعادة تأهيلها وبناءها لتحقيق نوع من التحسن في الحياة المعيشية للسكان على الأقل في المدى المنظور.
5. إن إحداث أي تطوير كمي ونوعي للخدمات الصحية والتعليمية وبقية

الخدمات الأساسية هي الأخرى تشكل أو تمثل تحدياً أساسياً لمواجهة زيادة الطلب على تلك الخدمات بسبب الزيادة المتوقعة للسكان، إذ تحتاج البلاد على الأقل إلى مضاعفة تلك الخدمات للمحافظة على المستوى الحالي لها، ناهيك عن التحسن المطلوب المفترض إحداثه من أجل تحسين الحياة المعيشية للسكان.

6. إن تطوير قطاع الزراعة من حيث استصلاح أراضي زراعية جديدة وزيادة وتحسين الإنتاج الزراعي يمثل هو الآخر من أهم التحديات التي يفرضها الواقع السكاني المتنامي في حجمه وتركيبه وخصائصه وتطوراته المستقبلية.

ثالثاً: أهم توصيات الدراسة

بناءً على ما خرجت به هذه الدراسة من نتائج وتحديات سكانية تنموية محتملة خلال فترة الإسقاطات، ومن أجل معالجة ذلك أو التخفيف من حدتها على الجوانب التنموية والمعيشية، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1. ضرورة أخذ البعد السكاني في الاعتبار عند التخطيط التنموي الاقتصادي الاجتماعي الشامل وعلى المستويات القطاعية المركزية والمحافظات والمحليات .
2. مراجعة وتحديث السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية لتكون رديفاً مسانداً ومرتكزاً للتخطيط التنموي الاقتصادي والاجتماعي الشامل.
3. تكثيف برامج التوعية السكانية لمختلف فئات المجتمع لرفع مستوى الوعي بالقضايا والتحديات السكانية وأبعادها وتأثيراتها المختلفة على جميع القطاعات التنموية.
4. القيام بدراسات قطاعية متخصصة حول الآثار المتوقعة للمتغيرات السكانية على تلك القطاعات والاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج المشاريع التنموية لتلك القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
5. عقد مؤتمر وطني تشارك فيه كل الجهات الوطنية المعنية بالبعد السكاني، إلى جانب الجهات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة لمناقشة القضايا والمتغيرات السكانية ومؤشراتها في البلاد وآثارها على كل جوانب الحياة وكيفية معالجتها وزيادة الدعم المالي والفني للعمل السكاني والتنموي في البلاد.
6. الاستفادة القصوى من الزيادة المتوقعة للمئة السكانية الشابة في سن العمل وذلك من خلال زيادة المخصصات في ميزانية الدولة لجوانب التعليم والتأهيل والتدريب للقوى العاملة وذلك بما يخدم تحقيق أهداف تنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للاستدامة في البلاد بما في ذلك تحقيق الأهداف السكانية للرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة وأهداف التنمية المستدامة.
7. العمل على مضاعفة الجهود فيما يتعلق بزيادة وتنمية الموارد الاقتصادية للبلاد وترشيد استهلاكها وتوظيفها من أجل زيادة الاستثمارات في العمل التنموي المنتج، وكذلك في إحداث تحسن ملموس في

نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع وبالذات الخدمات التعليمية والصحية
لما لها من ارتباط مباشر في تحسين الأوضاع الحياتية والمعيشية
للسكان .

8. الاهتمام بالقطاع الزراعي من حيث تحسين وزيادة الإنتاج بالذات
للمواد الغذائية الأساسية واستصلاح أراضي جديدة بما يساعد على
التخفيف من الهجرة الريفية إلى المدن الرئيسية وتطوير التنمية
الريفية بما يحقق نوعاً من التوازن والاستقرار السكاني في الريف.
9. الاهتمام بتنفيذ الدراسات والمسوح السكانية الشاملة كالتعداد
السكاني والمسوح المتخصصة في مجال الأسرة والقوى العاملة والصحة
والتعليم والزراعة وغيرها .. الخ. بما يسهل الحصول على البيانات
والمعلومات للاستفادة منها من قبل الجهات المعنية والمختصين في
عملية التخطيط التنموي.
10. إعادة تأهيل المنشآت الصحية والتعليمية والمؤسسات والخدمات
الحكومية ومكونات البنى التحتية التي تدمرت وتضررت بسبب الحرب
والعدوان منذ حوالي سبع سنوات.

المراجع :

1. الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي ،2014.
2. الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي ،2018.
3. الجمهورية اليمنية ، الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ، ورقة عمل الإشكالات والتحديات السكانية، 2021م
4. الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية لليمن (2005-2025م) ، 2010م
5. الجمهورية اليمنية ، وزارة الصحة والسكان ، المسح الصحي الديموغرافي ،2013.
6. رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية ، تقرير تحليل الوضع الراهن لإعداد الخطة المرحلية الثانية للرؤية الوطنية، محور الصحة ، 2021-2025 .
7. رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية ، تقرير تحليل الوضع الراهن لإعداد الخطة المرحلية الثانية للرؤية الوطنية، محور التعليم ، 2021-2025 .
8. رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية ، تقرير تحليل الوضع الراهن لإعداد الخطة المرحلية الثانية للرؤية الوطنية، محور الزراعة ، 2021-2025 .
9. الجمهورية اليمنية ، الامانة العامة للمجلس الوطني للسكان ، السكان والتنمية في اليمن وتحديات المستقبل 2010.
10. الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء، آثار العدوان على الاقتصاد اليمني، مارس 2020 .
11. الجمهورية اليمنية ، وزارة التربية والتعليم ، سلسلة زمنية للأطفال المتحقيين في التعليم المبكر -سنة واحدة قبل سن الالتحاق الأساسي- اليمن.
12. الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة 2014، والحسابات القومية 2019.
13. الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير التنمية المستدامة 2019.
14. خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
71. التقرير النهائي لتحليل الوضع الراهن والصادر من المكتب التنفيذي للرؤية الوطنية، صنعاء- اليمن، ديسمبر 2020.
18. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي <http://data.albankaldawli.org/country/YE>
91. كتاب الإحصاء السنوي للاعوام من 2013-2018 ، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء - اليمن.

فريق عمل الدراسة

الإشراف:

د / أحمد علي بورجي

الفريق الفني:

مطهر أحمد زباره

مجاهد أحمد الشعب

عبدالمك علي شرف الدين

حسين محمد أبو طالب

جواد محمد الشيباني

د / طارق يحيى الكبسي

أحمد سالم الرماح

فرحان ردمان نصر

المسؤول المالي:

زكريا عبده محمد

الفريق المساعد والسكرتارية:

محمد عبدالخالق الشميري

سهير محمد نهشل

جلال الأبيض

المشرف العام

الأمين العام

رئيس الفريق

عضو الفريق

عضو الفريق

عضو الفريق

عضو الفريق

عضو الفريق

عضو الفريق

عضو الفريق

الأمين العام المساعد

مدير عام الإعلام السكاني

مدير عام التخطيط السكاني

مدير عام مكتب الأمين العام

مدير عام الدراسات السكانية

خبير محلي

مستشار الأمانة

مركز المعلومات

المدير المالي

مدير مكتب الأمين العام المساعد

مدير التدريب والتأهيل

مدير الشؤون القانونية